



دولة الكويت
State of Kuwait



وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

التقرير السنوي السادس لوحدة تنظيم التأمين للسنة المالية (2026/2025)

06





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَدْ كَلَّمْنَا

فِي سِيرِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرُسُلِنَا وَالْمُؤْمِنُونَ

صِدْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

التوبة ١٠٥



حضرة صاحب السمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو الشيخ

صباح خالد الحمد المبارك الصباح

ولي عهد دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو الشيخ

أحمد عبدالله الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء - دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



قائمة المحتويات

12 كلمة رئيس اللجنة العليا

17 01

الفصل الأول: وحدة تنظيم التأمين

19 1.1 تأسيس وحدة تنظيم التأمين.

19 1.2 الأهداف الأساسية لوحدة تنظيم التأمين.

20 1.3 الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية.

21 1.4 اللجنة العليا.

23 1.4.1 اللجان المنبثقة عن اللجنة العليا.

25 1.4.2 حضور الاجتماعات والقرارات الصادرة عن اللجنة العليا.

33 1.4.3 اللجان المشكلة بموجب القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين.

35 1.5 التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي لوحدة تنظيم التأمين.

42 1.6 الجهات الخاضعة لرقابة وحدة تنظيم التأمين.

43 02

الفصل الثاني إنجازات وحدة تنظيم التأمين للسنة المالية (2026/2025)

45 2.1 إنجازات على مستوى المحور المؤسسي.

48 2.2 إنجازات على مستوى المحور التنظيمي (تنظيم قطاع التأمين الكويتي).

57 2.3 إنجازات على المستوى القانوني والقضائي.

58 2.4 إنجازات على المستوى الرقابي.

68 2.5 إنجازات على المستوى التوعوي والإعلامي والتعاون العربي والدولي.

80 2.6 إنجازات على مستوى التدقيق الداخلي والمخاطر.

81 2.7 تداعيات الظروف الراهنة.

83 03

الفصل الثالث البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات للسنة المالية (2026/2025)



السيد / محمد سليمان العتيبي
رئيساً بصفته رئيس الوحدة

كلمة رئيس اللجنة العليا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في ظل ما مرت به بلادنا من أحداث ومتغيرات متسارعة على المستويين الإقليمي والدولي، يبرز تلاحم مجتمعتنا وتكاتف مؤسسات الدولة، حيث تتضافر الجهود وتتوحد الصفوف بما يعكس أصالة هذا الوطن وقوته. ونسأل الله تعالى أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والرخاء.

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء اللجنة العليا، يسعدني أن أضع أمامكم، التقرير السنوي السادس لوحدة تنظيم التأمين عن السنة المالية (2026/2025)، والذي يتضمن أبرز إنجازات وحدة تنظيم التأمين، وتقرير مراقب الحسابات بشأن البيانات المالية للوحدة، كما في 31 مارس 2026، وذلك في إطار عام يعكس التطورات التاريخية الكبيرة التي شهدتها قطاع التأمين منذ تأسيسه وعلى مدى 65 عاماً، لاسيما في السنوات الأخيرة عقب تأسيس وحدة تنظيم التأمين بموجب القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين.

التقرير الذي يوثق حصاد عام كامل من العمل المؤسسي، ويجسد ما تضطلع به وحدة تنظيم التأمين من مسؤوليات لترسيخ التنظيم الفاعل والرقابة الرشيدة والشفافية، بما يصون سلامة

واستقرار قطاع التأمين بوصفه ركيزة أصيلة لاقتصاد متوازن.

وخلال هذا العام، واصلت وحدة تنظيم التأمين مسيرتها بثبات ضمن نهج رقابي وتنظيمي واضح، مستندة إلى رؤية استراتيجية طموحة لبناء منظومة تأمينية حديثة وآمنة. وقد انعكس ذلك في تعزيز الثقة بين أطراف السوق، ودعم التنمية الاقتصادية عبر حماية الأفراد والممتلكات، وترسيخ استمرارية الأعمال.

وعلى الصعيد المالي، سجّل العام مؤشرات تعكس فاعلية السياسات الرقابية المعتمدة وتنامي استجابة السوق لمتطلبات الحوكمة والامتثال. وهو ما يعزّز التزامنا بمواصلة تطوير أدواتنا الرقابية ورفع كفاءتها، بما يدعم استقرار القطاع ويعزّز نموّه المستدام.

فعلى الرغم من النمو الذي شهده القطاع والتطور الرقابي الكبير، مازال السوق التأميني بحاجة إلى المزيد من المحفزات، وفي مقدمتها تطبيق رسوم جديدة لوئائق التأمين الإجباري، علماً أن قيمة الأقساط المباشرة لشركات التأمين الوطنية انخفضت بنسبة %11.5 إلى 486 مليون دينار كويتي خلال

تقريباً 95%، مما يعكس فعالية منظومة IRU+ في تسريع وتيرة معالجة الشكاوى، وحرص وحدة تنظيم التأمين على تعزيز كفاءة الإجراءات الرقابية، وترسيخ ثقة الجمهور في آليات التظلم وحماية حملة الوثائق بالإضافة إلى التأثير على أداء وسلوك شركات التأمين في سداد التعويضات.

وأما في مجال التنمية البشرية والتطوير الذاتي للموظف، قامت وحدة تنظيم التأمين بوضع خطة تدريب شاملة قائمة على رفع معدلات الأداء الخاصة لموظفي وحدة تنظيم التأمين، حيث عقدت خلال السنة المالية المنتهية عدد (22) برنامج تدريبي مقسمة كالتالي: برامج تخصصية في مجال التأمين، برامج تطوير الذات، برامج تختص بالموارد البشرية، برامج إدارة المشاريع، برامج التدقيق والمحاسبة وبرامج الحاسب الآلي. ولقد تمت المشاركة في عدد (2) مؤتمرات مخصصين لتطوير المهارات الذاتية والصحة النفسي للموظفين، بالإضافة إلى مؤتمر خاص بالحاسبين كما تعمل الإدارة جاهدة إلى استقطاب نخبة المدربين المحليين والعالميين لتطوير وتعزيز مهارات العمل لدى الموظفين.

وفي الجانب التنظيمي أصدرت وحدة تنظيم التأمين القرار رقم (19) وتعديلاته لسنة 2025 بشأن (قواعد اصدار وثائق التأمين الالزامية في دولة الكويت) كافة باستثناء وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن حوادث المرور "التأمين الاجباري للمركبات" الذي يهدف إلى التسهيل على الجهات المعنية بمتابعة ومراقبة حالة الوثائق عبر الوسائل التكنولوجية والقضاء والحد من عمليات تزوير الوثائق التي شهدتها قطاع التأمين بالسابق بالإضافة إلى التوعية بالحقوق والواجبات المترتبة على التعاملين في التأمين، حيث يمثل خطوة مهمة ضمن جهود وحدة تنظيم التأمين المستمرة لتطوير البنية التحتية لقطاع التأمين، وتعزيز حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق، ورفع

السنة المنتهية في 31 مارس 2026، وتتركز الأسباب في الغاء تأمين عافية والتأمين الصحي للجهات الحكومية، فيما زاد عدد الوثائق التي تم إصدارها إلى ما يقارب 2.377 مليون وثيقة خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى وحدة تنظيم التأمين، فقد نجحت للعام السادس على التوالي في تحقيق نمو بالإيرادات، إذ بلغت إيراداتها الاجمالية ما يقارب 8.9 ملايين دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026، بزيادة 8.6% مقارنة مع إيرادات السنة المالية السابقة ليكون اجمالي إيرادات وحدة تنظيم التأمين منذ الانشاء ما يقارب 41 مليون دينار كويتي، وذلك دون اللجوء للخزانة العامة للدولة، أو ترتيب أي أعباء مالية عليها بأي شكل من الأشكال، حيث استمرت وحدة تنظيم التأمين في التكيف مع ظروف عدم تخصيص أي مبالغ مالية أو رأس مال تشغيلي أو احتياطات نقدية أسوة بباقي الجهات المستقلة، مما يضع وحدة تنظيم التأمين في موقع غير مستقر مالياً في مواجهة مخاطر النفقات الدائمة على المدى القريب والبعيد. فيما بلغ النصيب المستحق لصالح الخزانة العامة للدولة ما يقارب 5 ملايين دينار كويتي وذلك عن الحساب الختامي للوحدة عن الفترة من 2025/4/1 إلى 2026/3/31. ليكون اجمالي نصيب الخزانة العامة للدولة مبلغ ما يقارب 25.4 مليون دينار كويتي.

وفي سبيل حماية حقوق حملة الوثائق، ومن خلال منظومة ال IRU+ النظام الالكتروني لتقديم ومتابعة الشكاوى قبل ذوي الصلحة ضد المرخص لهم، ومتابعتها وتبادل المعلومات بشأنها والبث فيها، وفي هذا الإطار عقدت لجنة الشكاوى (41) اجتماعاً خلال سنة 2026/2025 للنظر في الشكاوى المرفوعة إليها، والتي بلغ عددها (1079) شكوى، حلت منها 1044 شكوى بنسبة إنجاز تجاوزت 96%، مقارنة بالسنة المالية السابقة حيث استقبلت اللجنة 747 شكوى وتم حل منها 715 شكوى بنسبة تجاوزت

مستوى كفاءة قطاع التأمين بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وتماشياً مع رؤية الكويت 2035 لدعم وتمكين الشباب الكويتي وخلق فرص وظيفية لهم في مختلف قطاعات الدولة ومنها قطاع التأمين لما له من أهمية في سوق العمل، أصدرت وحدة تنظيم التأمين القرار رقم " 12 لسنة 2025 بشأن (الشروط الواجب توافرها في الوظائف واجبة التسجيل) والقرار رقم 13 لسنة 2025 بشأن (الشروط الواجب توافرها في المناصب واجبة التسجيل) تهدف هذه القرارات الى تشجيع ودعم تكوين قطاع التأمين في البلاد والتي تمنح اولوية التعيين للكوادر الوطنية في شركات التأمين.

وانطلاقاً من استراتيجية وحدة تنظيم التأمين الهادفة إلى تفعيل السياسات الرقابية الاحترازية وتعزيز متانة قطاع التأمين، أصدرت وحدة تنظيم التأمين القرار رقم (1) لسنة 2026 بشأن إلزام شركات التأمين وإعادة التأمين بالحصول على تصنيف ائتماني، الذي يُلزم شركات التأمين وإعادة التأمين في دولة الكويت بالحصول على تصنيف ائتماني معتمد صادر عن إحدى وكالات التصنيف العالمية المعترف بها، ويهدف القرار إلى تعزيز أمن وسلامة قطاع التأمين، ودعم الملاءة المالية لشركات التأمين، وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق. إذ يوفر التصنيف الائتماني مؤشرات موضوعية تستند إلى معايير دولية، تساعد في تقييم الأداء المالي والائتماني والإداري للشركات، ورصد أي مؤشرات تدهور مالي مبكراً، بما يدعم اتخاذ قرارات رقابية أكثر دقة ويعزز استقرار القطاع وكفاءته.

وبما يخص الجانب التشريعي، شاركت وحدة تنظيم التأمين باللجنة المشكلة بقرار معالي وزير العدل لتطوير المنظومة التشريعية المتعلقة بالتأمين وما يرتبط به او يتفرع عنه من مسائل، ومنها تعديل قانون رقم 125 لسنة 2019 في شأن تنظيم

التأمين بما يقلل عدد الدعاوى المنظورة امام القضاء مع تسريع وتيرة صدور الاحكام المتعلقة في قضايا التأمين وبما يضمن حماية حقوق حملة الوثائق والمتضررين، ويساهم في بسط التنظيم والرقابة على قطاع التأمين.

وفي إطار سعي وحدة تنظيم التأمين في رفع مستوى الالتزام بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة، تم إجراء تفتيش محدد على كافة شركات التأمين بالإضافة الى العديد من شركات الوساطة واحالة العديد من المخالفات الى ادارة الشؤون القانونية.

أما ما يخص المجال القانوني فقد تم إحالة بعض شركات التأمين وشركات وساطة التأمين إلى التحقيق بإجمالي عدد (139) تحقيقاً إدارياً وذلك بناء على الإحالات الواردة من إدارات وحدة تنظيم التأمين أو إلى إدارة الشؤون القانونية نتيجة ارتكابهم شبهات للمخالفات الواردة في القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات والتعاميم والقوانين ذات الصلة، ومن تلك التحقيقات ما انتهى إلى ثبوت المخالفة وإحالة الشركة المخالفة إلى مجلس التأديب أو للنيابة العامة والبعض الآخر انتهى الى حفظها.

وفي مجال الاعلام والتوعية تم العمل على تعزيز عمليات الاتصال والتواصل مع الجمهور الداخلي والخارجي وتنفيذ بعض المبادرات التي ركزت على رفع الوعي بحقوق حملة الوثائق، والجهود الرقابية والتنظيمية التي تبذلها وحدة تنظيم التأمين. كما تم تنظيم العديد من المحاضرات والورش التوعوية التي استهدفت عدت جهات حكومية واهلية بما يساهم في نشر الوعي والثقافة التأمينية، وتنفيذ برامج استقطاب وتأهيل الكوادر الوطنية لتنمية مهاراتهم العملية والمعرفية بما يهيئهم للاندماج الفعّال في

الحكمة.

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأخوة والأخوات الزملاء أعضاء اللجنة العليا وكافة منتسبي وحدة تنظيم التأمين، على اخلاصهم في العمل وجهودهم الكريمة التي يبذلونها بكل صدق وكفاءة واجتهاد في سبيل تحقيق أهداف وحدة تنظيم التأمين للارتقاء باقتصادنا الوطني، فقد كانوا الركيزة الأساسية في إنجاز ما تحقق، ووقود طموحنا لتحقيق المزيد مستقبلاً.

سوق العمل ويعزز من فرصهم المهنية المستقبلية.

ونؤكد حرصنا على مواصلة السير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهداف وحدة تنظيم التأمين، وفق رؤية واضحة تستند إلى التطوير والابتكار، مع الالتزام الكامل بالتشريعات واللوائح والتعاون مع الشركاء في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق رؤية شاملة لقطاع تأميني مستدام، يواكب تطلعات الدولة ويخدم مصالح المواطنين والمقيمين على حد سواء.

وفي الختام،

يشرفني وبالأمالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين وجميع منتسبيها، أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سيدي سمو ولي عهده الشيخ صباح خالد الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الموقر الشيخ أحمد عبدالله الصباح حفظه الله، وإلى معالي وزير التجارة والصناعة السيد أسامة خالد بودي ، وإلى معالي وزير التجارة والصناعة السابق السيد خليفة عبدالله العجيل العسكر على رعايتهم السامية لوحدة تنظيم التأمين وتوجيهاتهم

سائلاً المولى عز وجل أن يستمر هذا التعاون والاجتهاد وأن تتكامل تلك المساعي بالتوفيق والنجاح. راجياً المولى عز جلاله أن يسدد خطانا لا فيه من خير وتقدم لوطننا العزيز والمجتمع.

والله ولي التوفيق
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته





01

الفصل الأول

وحدة تنظيم التأمين



1.1 تأسيس وحدة تنظيم التأمين

تأسست وحدة تنظيم التأمين وفقاً للقانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 01-09-2019، ويشرف عليها وزير التجارة والصناعة، وتقوم وحدة تنظيم التأمين بالدور الإشرافي والرقابي على الأطراف الخاضعة لها، وتعد جهة حكومية مستقلة مالياً وإدارياً، تتولى الإشراف على تنظيم نشاط التأمين وتطويره، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام قانون تنظيم التأمين في دولة الكويت.

1.2 الأهداف الأساسية لوحدة تنظيم التأمين

نصت المادة (6) من القانون رقم (125) لسنة 2019 على أهداف وحدة تنظيم التأمين على النحو التالي:

1. تنظيم نشاط التأمين والرقابة عليه بما يتسم بالعدالة والشفافية والتنافسية.
2. تنمية نشاط التأمين وتطوير أدواته بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
3. توفير حماية للمتعاملين في نشاط التأمين.
4. تطبيق السياسات التي تحقق العدالة والشفافية وتمنع تعارض المصالح.
5. العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة بنشاط التأمين.
6. توعية الجمهور بنشاط التأمين والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة به وتشجيع تنميته.

1.3 الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية

الرؤية

أن نصبح أيقونة العمل الحكومي في مجال تطوير وتنظيم قطاع التأمين الكوي والارتقاء بمعايره عالياً.

الرسالة

تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه ورفع أداء شركات التأمين وتوفير كفاءات بشرية مؤهلة لممارسة أعمال التأمين، حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من خلال اقتراح الخطط لتطوير قطاع التأمين وتنمية الوعي التأميني وتوثيق روابط التعاون مع هيئات تنظيم قطاع التأمين عربياً وعالمياً.

القيم المؤسسية

الشفافية، الحيادية والموضوعية، العدالة وتكافؤ الفرص، التميز وتشجيع التنافسية، العمل بروح الفريق الواحد، المحافظة على سرية المعلومات.

1.4 اللجنة العليا

تتولى اللجنة كل ما يتعلق بتنمية وتطوير نشاط التأمين والرقابة عليه بموجب المادة (10) من القانون، وتتكون اللجنة العليا حالياً من ستة أعضاء وهم:



السيد سُلَيْمان العتيبي
رئيساً بصفته رئيس وحدة تنظيم التأمين



السيد فهد راشد الإبراهيم
عضواً بصفته غير متفرغ



السيد عبدالله زايد الفهد
نائب الرئيس بصفته نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين
بالتكليف



السيدة مروة بداح الجعيدان
عضواً بصفته ممثل عن
وزارة التجارة والصناعة



د. مَجْد بدر الخميس
عضواً بصفته ممثل عن
بنك الكويت المركزي



السيد عمار طالب حاجيه
عضواً بصفته غير متفرغ

وتعتبر اللجنة العليا أعلى سلطة في وحدة تنظيم التأمين، وهي المسؤولة عن كل القرارات الصادرة عنها بموجب الاختصاص الواردة في المادة رقم (10) من القانون رقم (125) لسنة 2019 فإن اللجنة العليا تختص بالآتي:

1. بحث ودراسة طلبات تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين، وشركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي.
2. منح تراخيص مزاولة أنشطة التأمين لمن تتوافر فيه شروط المزاوله.
3. تنظيم الخدمات المعاونة لقطاع التأمين.
4. تطبيق المعايير الدولية للإشراف على قطاع التأمين.
5. إقرار الهيكل المالي والإداري للوحدة.
6. مباشرة إجراءات الرقابة والتفتيش على الشركات العاملة في قطاع التأمين بكافة أنواعه.
7. إقرار القواعد واللوائح والإجراءات المنظمة لمنح وإلغاء التراخيص لمزاوله أنشطة التأمين وإعادة التأمين والمهن المساندة.
8. التأكد من التزام الشركات المرخص لها بكافة القواعد المحلية والدولية الخاصة بنشاط التأمين.
9. حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين من أنشطة التأمين ومراقبة الملاءة المالية للشركات لتوفير غطاء تأميني كاف لحماية هذه الحقوق.
10. العمل على رفع أداء الشركات المرخص لها وكفاءتها وإلزامها بقواعد الحوكمة وقواعد ممارسة المهنة وآدابها لزيادة قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمستفيدين من التأمين وتحقيق المنافسة الإيجابية بينها.
11. العمل على توفير كفاءات بشرية مؤهلة لممارسة أنشطة التأمين بما في ذلك تأسيس معهد لهذه الغاية ويجوز الاشتراك والتعاون بهذا الخصوص مع الجهات ذات الاختصاص، وفقاً لأحكام التشريعات المعمول بها.
12. إقرار البرامج والخطط لتطوير قطاع التأمين في كافة المجالات والعمل على تنمية الوعي التأميني وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بنشاط التأمين وتعميمها.
13. تحديد الأموال التي يجب الاحتفاظ بها وأسس وضوابط استثمارها.
14. توثيق روابط التعاون والتكامل مع جهات التنظيم والإشراف على قطاع التأمين المماثلة على المستويين العربي والعالمي.
15. تحديد المخاطر التي يجب أن يكون فيها التأمين إجبارياً.
16. وضع قاعدة بيانات تأمينية تنظم عمليات التأمين التي تقوم بها الشركات المرخص لها، وتحدد اللائحة التنفيذية آليات وضوابط وكيفية تزويد هذه القاعدة بالبيانات التي تطلبها وحدة تنظيم التأمين من الشركات المعنية وإتاحة الاطلاع عليها لكل ذي مصلحة.
17. فرض الرسوم بما يتناسب مع الخدمة المقدمة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية بهذا القانون.
18. وقف أو إلغاء ترخيص أية شركة مرخص لها - تتعرض سيولتها أو ملاءتها للخطر - وذلك وفقاً للإجراءات المحددة في هذا القانون ولائحته التنفيذية.
19. الموافقة على تصفية الشركات المرخصة بمقتضى هذا القانون.
20. وضع قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة التأمين بالتعاون مع الجهات المختصة.
21. إعداد اللائحة التنفيذية لهذا القانون وأي تعديلات عليها.
22. أية مهام أخرى تتعلق بتنظيم قطاع التأمين تقررها وحدة تنظيم التأمين.

1.4.1 اللجان المنبثقة عن اللجنة العليا

اللجان المنبثقة عن اللجنة العليا تتمثل في كل من لجنة التدقيق ولجنة المزايا وشؤون العاملين ولجنة المخاطر والحوكمة والالتزام وفيما يلي عرض لكل لجنة:

لجنة التدقيق

أعضاء اللجنة

بموجب القرار رقم (4) لسنة 2025

- 1 - فهد راشد الإبراهيم (رئيس)
- 2 - مروة بداح الجعيدان (عضو)
- 3 - عمار طالب حاجيه (عضو)

عدد الاجتماعات خلال 2026 / 2025

7

المهام الرئيسية للجنة

تم تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الإداري رقم (4) لسنة 2021 بتاريخ 2021/7/1 وتعديلاته. وتتولى اللجنة مسؤولية الإشراف على سياسات الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي والتأكد من مدى التزام وحدة تنظيم التأمين بتعليمات الجهات الرقابية ومراجعة التقارير المالية الصادرة عن وحدة تنظيم التأمين.

إنجازات اللجنة

- التوصية باعتماد مشروع الحساب الختامي للسنة المالية 2024-2025.
- التوصية باعتماد تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2024-2025.
- التوصية باعتماد مشروع ميزانية مكتب التدقيق الداخلي والمخاطر للسنة المالية 2026-2027.
- التوصية باعتماد خطة التدقيق الداخلي والمخاطر للسنة المالية 2025-2026.
- التوصية باعتماد تقرير التدقيق الداخلي للسنة 2024-2025.
- التوصية باعتماد مشروع ميزانية وحدة تنظيم التأمين للسنة المالية 2026-2027.
- التوصية باعتماد نقل وترشيح رئيس مكتب التدقيق الداخلي بوحدة تنظيم التأمين.
- التوصية باعتماد رد وحدة تنظيم التأمين الخاص بملاحظات الواردة بتقرير ديوان المحاسبة بشأن وحدة تنظيم التأمين.
- اعتماد تجديد التعاقد مع مكتب التدقيق الخارجي للبيانات المالية للسنة المالية 2025-2026.
- التوصية بشأن اعتماد التقرير السنوي الخاص عن أعمال اللجنة لسنة 2025.

لجنة المزايا وشؤون العاملين

أعضاء اللجنة

بموجب القرار رقم (3) لسنة 2025

- 1 - عمار طالب حاجيه (رئيس)
- 2 - فهد راشد الابراهيم (عضو)
- 3 - مروة بداح الجعيدان (عضو)

عدد الاجتماعات خلال 2026 / 2025

8

المهام الرئيسية للجنة

تم تشكيل لجنة مزايا وشؤون العاملين بموجب القرار الإداري رقم (3) لسنة 2021 بتاريخ 2021/6/27 وتعديلاته.

وتتولى اللجنة مسؤولية ما يلي:

- دراسة الأوضاع التنظيمية والإدارية واقتراح الإجراءات اللازمة للتطوير الإداري بوحدة تنظيم التأمين ورفع كفاءة أداء العاملين.
- مراجعة وتعديل الهيكل الإداري واللوائح الإدارية والحوافز لشؤون العاملين.

إنجازات اللجنة

- التوصية باعتماد اصدار التعديل على النسخة المحدثة لللائحة شؤون موظفي وحدة تنظيم التأمين. وتم اصدار القرار الإداري رقم (13) لسنة 2023 والقرار الإداري رقم (1) لسنة 2024 بشأن تعديل القرار – الإداري- رقم (1) لسنة 2022.
- التوصية بشأن إعداد دراسة حول تحديث الهيكل التنظيمي الخاص بوحدة تنظيم التأمين.
- التوصية بشأن تنظيم آلية صرف مكافآت الجهد الاستثنائي بموجب لائحة شؤون موظفي وحدة تنظيم التأمين.
- النظر بالتظلمات المرفوعة من موظفي وحدة تنظيم التأمين بشأن فترة تقييم الأداء لسنة 2024.
- التوصية باعتماد مخرجات مشروع إعداد دليل السياسات والإجراءات الخاص بوحدة تنظيم التأمين.
- التوصية باعتماد إعلان التوظيف الشامل وإعلان التوظيف لنظم المعلومات.
- التوصية بشأن اعتماد التقرير السنوي الخاص عن أعمال اللجنة لسنة 2025.

لجنة المخاطر والحوكمة والالتزام

أعضاء اللجنة

- 1 - د. محمد بدر الخميس (رئيس)
- 2 - فهد راشد الابراهيم (عضو)
- 3 - عمار طالب حاجيه (عضو)

عدد الاجتماعات خلال 2026 / 2025

3

المهام الرئيسية للجنة

تم تشكيل لجنة المخاطر والحوكمة والالتزام بموجب القرار الإداري رقم (6) لسنة 2024 بتاريخ 2024/9/30. وتتولى اللجنة مسؤولية تطبيق الالتزام بالقوانين والتشريعات وتوصيات الجهات الرقابية والتطبيق الأمثل للحوكمة المؤسسية الرشيدة في وحدة تنظيم التأمين.

إنجازات اللجنة

- التوصية بتعديل لائحة عمل لجنة المخاطر والحوكمة والالتزام.
- التوصية باعتماد رد وحدة تنظيم التأمين على تعقيب ديوان المحاسبة.
- التوصية بشأن اعتماد التقرير السنوي الخاص عن أعمال اللجنة لسنة 2025.

1.4.2 حضور الاجتماعات والقرارات الصادرة عن اللجنة العليا

وفقاً لما ورد في المادة (11) من القانون رقم (125) لسنة 2019، فإن اللجنة العليا تجتمع اللجنة ست مرات في السنة على الأقل بدعوة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه، ويجوز دعوتها لاجتماع بناء على طلب الرئيس أو ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل.

وقد بلغ عدد الاجتماعات التي عقدت خلال السنة المالية (2026 / 2025) كما يلي:

السنة	إجمالي عدد اجتماعات اللجنة العليا
2025	8
2026	2
الإجمالي	10

جدول حضور اجتماعات اللجنة العليا خلال عام 2025
 الحد الأدنى للاجتماعات هو (6) اجتماعات خلال السنة المالية بموجب المادة (11) من القانون
 *غياب بعذر مقبول من اللجنة العليا.

أسماء أعضاء اللجنة العليا						عدد اجتماعات اللجنة العليا خلال عام 2025
د. محمد بدر الخميس	مروة بداح الجعيدان	عمار طالب حاجيه	فهد راشد الإبراهيم	عبدالله زايد الفهد	محمد سليمان العتيبي	
عضو	عضو	عضو	عضو	نائب الرئيس بالتكليف من 2025/7/3	رئيس اللجنة	
✓	✓	✓	✓	*	✓	2025/1 2025/4/27
✓	✓	✓	✓	*	✓	2025/2 2025/5/19
✓	✓	✓	✓	*	✓	2025/3 0252/28/5
✓	✓	✓	✓	*	✓	2025/4 2025/6/25
✓	✓	✓	✓	✓	✓	2024/5 2025/7/24
✓	✓	✓	*	✓	✓	2025/6 2025/8/6
✓	✓	✓	*	✓	✓	2025/7 2025/9/23
✓	✓	✓	✓	✓	✓	2025/8 2025/11/5

جدول حضور اجتماعات اللجنة العليا خلال عام 2026
 الحد الأدنى للاجتماعات هو (6) اجتماعات خلال السنة المالية بموجب المادة (11) من القانون
 *غياب بعذر مقبول من اللجنة العليا.

أسماء أعضاء اللجنة العليا						عدد اجتماعات اللجنة العليا خلال عام 2025
د. محمد بدر الخميس	مروة بداح الجعيدان	عمار طالب حاجيه	فهد راشد الإبراهيم	عبد الله زايد الفهد	محمد سليمان العتيبي	
عضو	عضو	عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	رئيس اللجنة	
*	✓	✓	✓	✓	✓	2026/1 2026/1/14
✓	✓	✓	*	✓	*	2026/2 2026/2/17

وقد بلغ عدد القرارات الصادرة عن اللجنة العليا خلال السنة المالية 2025 - 2026 ما يلي:

إجمالي قرارات اللجنة	عدد القرارات الإدارية	عدد القرارات التنظيمية	السنة
45	8	37	2025
31	3	28	2026
76	11	65	إجمالي القرارات

وفيما يلي تفصيل القرارات التنظيمية الصادرة في السنة المالية 2025 / 2026:

موضوع القرار التنظيمي	رقم القرار	تاريخ	م
بشأن ترخيص الافراد الذين قاموا بتوفيق اوضاعهم طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية	2025/6	2025/4/28	1
بشأن الغاء ترخيص خبير اكتوبري	2025/7	2025/4/28	2
بشأن قيد مراقبي الحسابات	2025/8	2025/4/28	3
بشأن وقف الترخيص لمزاولة نشاط أعمال التأمين	2025/9	2025/4/29	4
بشأن الموافقة على التوقف النهائي	2025/10	2025/5/20	5

م	تاريخ	رقم القرار	موضوع القرار التنظيمي
6	2025/5/20	2025/11	بشأن تنظيم نشاط عمليات تأمين الحياة وتكوين الأموال
7	2025/5/20	2025/12	بشأن الشروط الواجب توافرها في الوظائف واجبة التسجيل
8	2025/5/22	2025/13	بشأن الشروط الواجب توافرها في المناصب واجبة التسجيل (عضو مجلس الإدارة المستقل)
9	2025/6/30	2025/14	بشأن الموافقة على التوقف النهائي
10	2025/6/30	2025/15	بشأن اصدار تراخيص المزاولة طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
11	2025/6/30	2025/16	بشأن اصدار تراخيص المزاولة طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
12	2025/7/31	2025/17	بشأن تعديل رقم (14) لسنة 2022 بشأن طلبات إصدار تراخيص مزاولة أنشطة التأمين والمهن التأمينية
13	2025/8/10	2025/18	بشأن إصدار قواعد الالتزام بأخلاقيات ممارسة المهنة والكفاءة والنزاهة لدى الأشخاص المرخص لهم.
14	2025/8/13	2025/19	بشأن قواعد إصدار وثائق التأمين الإجبارية
15	2025/8/13	2025/20	بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين
16	2025/8/17	2025/21	بشأن تعديل القرار رقم (17) لسنة 2025 بشأن تعديل القرار رقم (14) بشأن طلبات اصدار تراخيص مزاولة أنشطة التأمين والمهن التأمينية
17	2025/9/24	2025/22	بشأن الموافقة على التوقف النهائي
18	2025/9/24	2025/23	بشأن قيد مراقب الحسابات
19	2025/9/24	2025/24	بشأن إلغاء قيد مراقب الحسابات
20	2025/9/24	2025/25	بشأن الترخيص للجهات التي قامت بتوفيق أوضاعها طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
21	2025/9/24	2025/26	بشأن الترخيص للجهات التي قامت بتوفيق أوضاعها طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
22	2025/9/25	2025/27	بشأن تمديد تراخيص المزاولة للجهات الخاضعة لوحدة تنظيم التأمين
23	2025/10/1	2025/28	بشأن تعديل القرار رقم (19) لسنة 2025 بشأن قواعد إصدار وثائق التأمين الإجبارية
24	2025/10/2	2025/29	بشأن وقف أنشطة التأمين لشركة اورينتال انشورنس ليمتد
25	2025/10/2	2025/30	بشأن تحديث القائمة المعتمدة للشركات المؤهلة لإصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري للمركبات)

م	تاريخ	رقم القرار	موضوع القرار التنظيمي
26	2025/10/20	2025/31	بشأن إلغاء القرار رقم (70) لسنة 2023 بإصدار نظام توحيد وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الاجباري للمركبات)
27	2025/11/2	2025/32	بشأن القواعد الخاصة بمسار إصدار الوثيقة المدنية الخاصة بوثيقة تأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري للمركبات الكويتية)
28	2025/11/6	2025/33	بشأن تجديد تراخيص المزاولة طبقاً للقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
29	2025/11/6	2025/34	بشأن قواعد اصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية للمركبات غير الكويتية القادمة
30	2025/11/10	2025/35	بشأن وقف أنشطة التأمين لشركة الهند الجديدة للتأمين المحدودة
31	2025/12/7	2025/36	بشأن تجديد تراخيص المزاولة طبقاً للقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
32	2025/12/7	2025/37	بشأن إلغاء تراخيص المزاولة للأشخاص الطبيعيين
33	2025/12/7	2025/38	بشأن الموافقة على التوقف النهائي
34	2025/12/7	2025/39	بشأن قيد مراقب حسابات
35	2025/12/7	2025/40	بشأن تجديد قيد مراقبي الحسابات
36	2025/12/7	2025/41	بشأن الموافقة على التوقف النهائي
37	2025/12/24	2025/42	بشأن تجديد تراخيص المزاولة طبقاً للقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
38	2026/1/15	2026/1	بشأن إلزام شركات التأمين وإعادة التأمين بالحصول على تصنيف أئتماني
39	2026/1/15	2026/2	بشأن التعديل على القرار رقم (12) لسنة 2025 بشأن الشروط الواجب توافرها في الوظائف واجبة التسجيل
40	2026/1/15	2026/3	بشأن التعديل على القرار رقم (13) لسنة 2025 بشأن الشروط الواجب توافرها في الوظائف واجبة التسجيل
41	2026/1/15	2026/4	بشأن تعديل المادة رقم (19) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) لسنة 2025 في شأن تنظيم التأمين
42	15/1/2026	5/2026	بشأن تجديد تراخيص المزاولة طبقاً للقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
43	2026/1/15	2026/6	بشأن الموافقة المبدئية للمشروطة لإحدى الجهات التي تمارس نشاط خبير تقييم الأخطار وتقدير الخسائر

م	تاريخ	رقم القرار	موضوع القرار التنظيمي
44	2026/1/22	2026/7	بشأن الاغلاق الإداري لشركة نكسس جروب وسيط تأمين
45	2026/1/26	2026/8	بشأن اغلاق اداري شركة تيماء لوسيط التأمين
46	2027/1/27	2026/9	بشأن اغلاق اداري شركة الامانة المتحدة لوساطة التأمين
47	2026/1/27	2026/10	بشأن اغلاق اداري شركة الصحراء لوساطة التأمين
48	2026/2/11	2026/11	بشأن تجديد تراخيص المزاولة طبقاً للقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
49	2026/2/11	2026/12	بشأن تجديد قيد مراقبي الحسابات
50	2026/2/11	2026/13	بشأن الموافقة المبدئية على تأسيس شركة تمارس نشاط التأمين وإعادة تأمين
51	2026/3/10	2026/14	بشأن إنهاء العمل بالقرار رقم (7) لسنة 2026
52	2026/0/31	2026/15	بشأن إنهاء العمل بالقرار رقم (8) لسنة 2026
53	2026/3/10	2026/16	بشأن إنهاء العمل بالقرار رقم (9) لسنة 2026
54	2026/3/10	2026/17	بشأن إنهاء العمل بالقرار رقم (10) لسنة 2026
55	2026/3/10	2026/18	بشأن إنهاء العمل بالقرار رقم (35) لسنة 2026
56	2026/3/10	2026/19	بشأن تجديد تراخيص المزاولة طبقاً للقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
57	2026/3/10	20/2026	بشأن تجديد تراخيص المزاولة طبقاً للقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
58	2026/3/10	2026/21	بشأن الموافقة على التوقف النهائي
59	2026/3/30	2026/22	بشأن تجديد تراخيص المزاولة طبقاً للقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
60	2026/3/30	2026/23	بشأن الترخيص للشركات التي قامت بتوفيق أوضاعهم طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
61	2026/3/30	2026/24	بشأن الترخيص للشركات التي قامت بتوفيق أوضاعهم طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
62	2026/0/33	2026/25	بشأن الترخيص للشركات التي قامت بتوفيق أوضاعهم طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
63	2026/3/30	2026/26	بشأن تجديد قيد مراقبي الحسابات
64	2026/3/30	2026/27	بشأن الموافقة على التوقف النهائي
65	2026/3/30	2026/28	بشأن الموافقة على التوقف النهائي

وفيما يلي تفصيل القرارات الإدارية الصادرة في السنة المالية 2025 - 2026:

م	تاريخ	رقم القرار	موضوع القرار الإداري
1	2025/4/30	2025/1	بشأن تعديل القرار الإداري رقم (11) لسنة 2023 بشأن تنظيم الهيكل الإداري وتحديد أهداف واختصاص الوحدات التنظيمية
2	2025/5/20	2025/2	بشأن تعديل القرار الإداري رقم (11) لسنة 2023 بشأن تنظيم الهيكل الإداري وتحديد أهداف واختصاص الوحدات التنظيمية
3	2025/5/20	2025/3	بشأن التعديل على القرار رقم (3) لسنة 2021 بشأن تشكيل لجنة للزياب وشؤون العاملين
4	2025/5/20	2025/4	بشأن التعديل على القرار رقم (4) لسنة 2021 بشأن تشكيل لجنة التدقيق
5	2025/6/4	2025/5	بشأن التعديل على قرار منح صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي
6	2025/10/8	2025/6	بشأن تعديل القرار الإداري رقم (11) لسنة 2023 بشأن تنظيم الهيكل الإداري وتحديد أهداف واختصاص الوحدات التنظيمية
7	2025/12/24	2025/7	بشأن تشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية
8	2025/12/24	2025/8	بشأن مكافآت أعضاء اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية
9	2026/1/15	2026/1	بشأن التعديل على قرار منح صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي وحدة تنظيم التأمين
10	2026/1/15	2026/2	بشأن تجديد وتعديل تشكيل أعضاء مجلس التأديب
11	2026/1/15	2026/3	بشأن تحديد مكافآت مجلس التأديب

وقد صدر عدد (6) قرارات من رئيس وحدة تنظيم التأمين بناءً على قرار اللجنة العليا خلال السنة المالية 2025 - 2026:

م	تاريخ	رقم التعميم	موضوع التعميم
1	2025/8/21	2025/1	بشأن آلية تقديم طلبات التسجيل/القيود في المناصب والوظائف واجبة التسجيل
2	2025/11/2	2025/2	بشأن القائمة المعتمدة للشركات المؤهلة لإصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري للمركبات الكويتية)
3	2025/11/10	2025/3	بشأن تحديث القائمة المعتمدة للشركات المؤهلة لإصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري للمركبات الكويتية)
4	2026/1/15	2026/1	بشأن التعديل على قرار رقم (1) لسنة 2025 بشأن تعديل القرار رقم (1) لسنة 2025 بشأن آلية تقديم طلبات التسجيل/القيود في المناصب والوظائف واجبة التسجيل

م	تاريخ	رقم التعميم	موضوع التعميم
5	2026/1/22	2026/2	بشأن تحديث القائمة المعتمدة للشركات المؤهلة لإصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري للمركبات)
6	2026/2/1	2026/3	بشأن تعيين مراقب مؤقت لمتابعة مدى تقدم شركة أورينتال انشورنس ليمتد في نشاطها

وقد صدر عن وحدة تنظيم التأمين عدد (19) تعاميم خلال السنة المالية 2025 - 2026 كما يلي:

م	تاريخ	رقم التعميم	موضوع التعميم
1	2025/4/10	2025/8	بشأن قرار وزارة الخارجية رقم (8-2025) بشأن اللائحة التنفيذية للجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن
2	2025/4/13	2025/9	بشأن الاستبيان السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
3	2025/5/6	2025/10	بشأن المرسوم بقانون رقم (6 - 2024) في شأن تبادل المعلومات لغايات ضريبية ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 75 - 2024
4	2025/5/8	2025/11	بشأن الدليل الإرشادي لفهوم المستفيد الفعلي
5	2025/7/7	2025/12	بشأن الدليل الإرشادي لتقييم مخاطر الأعمال
6	2025/7/23	2025/13	بشأن التظلم على القرارات الصادرة من وحدة تنظيم التأمين
7	2025/8/3	2025/14	بشأن الدليل الإرشادي لفهوم انتشار أسلحة الدمار الشامل
8	2025/8/21	2025/15	بشأن الدليل الإرشادي بشأن أنماط تمويل انتشار التسليح
9	2025/10/2	2025/16	بشأن تقرير تقييم مخاطر قطاع التأمين 2025
10	2025/10/20	2025/17	بشأن مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسليح
11	2025/10/26	2025/18	بشأن التسجيل في النظام Mailerlite الخاص بالأسماء والكيانات المدرجة في قوائم العقوبات الدولية والمحلية
12	2025/11/3	2025/19	بشأن الدليل الإرشادي الخاص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع لتأمين
13	2025/11/26	2025/20	بشأن الكيانات المدرجة في قوائم العقوبات
14	2025/12/17	2025/21	بشأن التعامل مع الكيان المدرج في قائمة العقوبات المحلية (المستشفى)
15	2025/12/21	2025/22	بشأن تحديث متطلبات تقرير فحص امتثال الشركات الخاصة بقواعد الحوكمة
16	2026/1/22	2026/1	بشأن قرار وزارة الخارجية رقم (176) لسنة 2025

م	تاريخ	رقم التعميم	موضوع التعميم
17	2026/1/22	2026/2	بشأن تحديث تصنيفات مجموعة العمل المالي FATF
18	2026/2/5	2026/3	بشأن الالتزام بما ورد في القرار رقم (19) لسنة 2025 بشأن قواعد اصدار وثائق التأمين الاجبارية وتعديلاته
19	2026/3/12	2026/4	بشأن آلية استكمال الوحدة لأعمالها في ظل الظروف الاستثنائية

1.4.2 اللجان المشكلة بموجب القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين

مجلس التأديب
أعضاء المجلس
1 - القاضي حمد أحمد الوزان (رئيس) 2 - د. مشعل جوهر حياة (عضو) 3 - د. براك غانم الغربلي (عضو) / السيد / عبدالرحمن أحمد الأنصاري
عدد الاجتماعات خلال 2026 / 2025
52
المهام الرئيسية للمجلس
تم تشكيل مجلس التأديب بموجب القرار الإداري رقم (2) لسنة 2023 بتاريخ 2023/1/15، والمعدل بالقرار الإداري رقم (2) لسنة 2026 بتاريخ 2026/1/15. ويتولى مجلس التأديب النظر والفصل في المسئلة التأديبية المحالة إليه والمرفوعة من رئيس وحدة تنظيم التأمين والمتعلقة بالمخالفة وفقاً لما ورد بهذا الشأن من مواد في القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين واللائحة التنفيذية وأي تعديلات تطرأ عليهما والقرارات أو التعليمات الصادرة بهذا الشأن.
إنجازات المجلس
<ul style="list-style-type: none"> تم النظر بعدد (183) إحالات ودراستها والبت فيها من قبل مجلس التأديب. تم استدعاء عدد (51) إحالات للمثول أمام مجلس التأديب. تم اصدار عدد (47) قرار من مجلس التأديب بشأن مخالفة الشركات وذلك لعدم التزامها بتنفيذ أحكام القانون رقم (125) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتعاميم الصادرة عن وحدة تنظيم التأمين. التوصية بشأن اعتماد التقرير السنوي الخاص عن أعمال المجلس للسنة 2025.

اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية

أعضاء اللجنة

- 1 - د. عبدالعزيز أحمد الناهض (رئيس)
- 2 - د. راشد إبراهيم الشريدة (نائب الرئيس)
- 3 - د. عيسى جاسم القصار (عضو)
- 4 - د. ناصر صلاح بورسلي (عضو)
- 5 - أ/عبدالرحمن فهد السويدان (عضو)

عدد الاجتماعات خلال 2025 / 2026

2

المهام الرئيسية للجنة

تم تشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية بموجب القرار الإداري رقم (7) لسنة 2025 بتاريخ 2025/12/24. تعد اللجنة المرجع لكل ما يتعلق بقرارات وحدة تنظيم التأمين في مجال الأنشطة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما ورد بهذا الشأن من مواد في القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين واللائحة التنفيذية وأي تعديلات تطرأ عليهما والقرارات أو التعليمات الصادرة بهذا الشأن.

إنجازات اللجنة

- التوصية بشأن اعتماد لائحة عمل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية.
- التوصية بشأن اعتماد التقرير السنوي الخاص عن أعمال اللجنة لسنة 2026 .

لجنة الشكاوى

أعضاء اللجنة

- 1 - السيد / طلال محمد المحارب. (الرئيس)
- 2 - السيد / جمال يوسف الهولي. (نائب الرئيس)
- 3 - السيد / عبدالرحمن فهد السويدان. (عضو)
- 4 - السيد/ خالد وليد البصيلي. (عضو)
- 5 - السيد / سليمان عبدالمحسن العقيلي. (عضو)

عدد الاجتماعات خلال 2025 / 2026

41

المهام الرئيسية للجنة

تم إعادة تشكيل لجنة الشكاوى بموجب القرار الإداري رقم (34) لسنة 2025 بتاريخ 2025/3/2 المعدل بالقرار الإداري رقم (104) لسنة 2025 بتاريخ 2025/6/19.

تختص اللجنة بتلقي الشكاوى المرفوعة من ذوي المصلحة من أي خطأ تقوم به إحدى الشركات المرخص لها وفقاً لما ورد بهذا الشأن من مواد في القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين واللائحة التنفيذية وأي تعديلات تطرأ عليهما والقرارات أو التعليمات الصادرة بهذا الشأن.

إنجازات اللجنة

- عدد قرارات اللجنة: 1044
- عدد الشكاوى الصادر بها قرارات: 460
- عدد الشكاوى المغلقة: 584

1.5 التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي لوحدة تنظيم التأمين

اعتمدت اللجنة العليا الهيكل الإداري للوحدة وفق القرار الإداري رقم (2) لسنة 2021 بشأن تنظيم الهيكل الإداري لوحدة تنظيم التأمين وتحديد أهداف واختصاصات وحداته التنظيمية وتعديلاته، ويتكون الهيكل التنظيمي من الوحدات التنظيمية الرئيسية التالية:

- إدارة الشؤون القانونية
- إدارة التنظيم والترخيص
- إدارة الإشراف والرقابة
- إدارة الشؤون الإدارية والموارد البشرية
- إدارة الشؤون المالية
- إدارة نظم المعلومات
- إدارة الاتصال المؤسسي
- مكتب التدقيق الداخلي
- مكتب إدارة المخاطر
- إدارة شؤون اللجان والمجالس
- مكتب مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية ومنع انتشار التسليح
- مكتب الدعم التنفيذي

وفيما يلي نبذة عن أبرز أهداف ومهام الوحدات الرئيسية والمساندة:

1.5.1 إدارة الشؤون القانونية

- تتولى الإدارة الأعمال القانونية المتعلقة بمجالات عمل وحدة تنظيم التأمين من خلال:
- إعداد الدراسات والبحوث القانونية اللازمة لإنجاز وتطوير أعمال وحدة تنظيم التأمين القانونية، وإبداء الرأي القانوني فيما يثار بشأن أعمال وحدة تنظيم التأمين القانونية أو المادية، وإبداء الرأي فيما يعرض من مقترحات بتعديل أو إقرار التشريعات التي تمس عمل وحدة تنظيم التأمين.
 - إحالة المخالفين لجميع الخاضعين لأحكام القانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين والتي تقع بالمخالفة لأحكام القانون سالف الذكر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها أو القرارات أو التعليمات الصادرة عن وحدة تنظيم التأمين أو القوانين ذات الصلة إلى مجلس التأديب، ومباشرة كافة إجراءات التحقيق الإداري، ودراسة وبحث ما يحال إلى الإدارة من شكاوى وبلاغات والتحقيق فيها والتوصيات بشأنها.
 - تولي الدفاع عن وحدة تنظيم التأمين أمام جميع الجهات القضائية بكافة أنواعها ودرجاتها، ومباشرة كافة إجراءات التقاضي عن وحدة تنظيم التأمين ومتابعة تنفيذها.
 - إعداد الشكاوى المحالة إلى جهات التحقيق حسب جهة الاختصاص .
 - اعداد الإنذارات والاطارات للشركات المخالفة .
 - التحقيق مع الشركات الخاضعة لرقابة وحدة تنظيم التأمين بشأن المخالفات التي يتم رصدها .
 - بحث ودراسة التظلمات على قرارات مجلس التأديب، وصياغة القرارات والتعاميم من الناحية القانونية، وإعداد العقود ومذكرات التفاهم ومراجعتها.
 - الرد على الكتب الواردة للإدارة القانونية من وحدة تنظيم التأمين وخارجها، وتزويد البنوك بالموافقة على التسييل الكلي أو الجزئي لودائع القانون.
 - المتابعة والتنسيق مع اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية، والتنسيق مع لجنة الشكاوى.
 - الرد على التظلمات المرفوعة على قرارات وحدة تنظيم التأمين المقدمة من الافراد أو الشركات المتأثرة بقرارات وحدة تنظيم التأمين.
 - متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن رئيس وحدة تنظيم التأمين واللجنة العليا ومجلس التأديب لجميع المخالفين الخاضعين لأحكام القانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين وتأكد من تنفيذها.

1.5.2 إدارة الشؤون الإدارية والموارد البشرية

انطلاقاً من رؤية واضحة لدى الإدارة الشؤون الإدارية و الموارد البشرية كونها شريك رئيسي في التخطيط الاستراتيجي للوحدة، و ترسيخاً لبدأ أن اللوظف هو أصل استثماري هام من أصولها وعنصر التمكين الأساسي للتطور داخل وحدة تنظيم لتأمين، وانعكاساً لآثار تلك الرؤية وهذا البدء، تحرص الإدارة على تطبيق كافة القوانين واللوائح الخاصة بشئون الموظفين، وتقديم البرامج التدريبية اللازمة لتعزيز قدراتهم، وكذلك ترفع الاقتراحات و التوصيات الخاصة بتطوير مزايا وأوضاع الموظفين مع توفير نظام فعال للخدمات الإدارية المساندة والداعمة لأنشطة وحدة تنظيم التأمين، كما تسعى الإدارة جاهدة إلى توفير المناخ التنظيمي الداخلي لبيئة العمل، بما يساهم في تحفيز وتفاعل الموظفين لبذل المزيد من قدراتهم الإبداعية.

1.5.3 إدارة الشؤون المالية

تقوم بإدارة العمليات المالية ومباشرة وتنفيذ إجراءاتها وفقا للقواعد والسياسات والنظم المعتمدة وإعداد الميزانية السنوية ومباشرة الإجراءات المالية لتنفيذها وإعداد التقارير والبيانات المالية عن ذلك وإعداد الحساب الختامي للوحدة.

1.5.4 إدارة الاتصال المؤسسي

- العمل على تنفيذ سياسات وإجراءات وحدة تنظيم التأمين بشأن العلاقات العامة والسعي إلى تطوير وتعزيز تواصل وحدة تنظيم التأمين مع الجهات المحلية والدولية وجمهور المتعاملين مع وحدة تنظيم التأمين والجهات الخاضعة لرقابتها .
- تحسين الهوية المؤسسية للوحدة مع الأخذ بالاعتبار الأنشطة المرتبطة بأعمالها.

1.5.5 إدارة التنظيم والترخيص

تختص الإدارة بمنح تراخيص مزاولة أنشطة التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين والمهني التأمينية وتكوين قاعدة بيانات إحصائية، والعمل على تنظيم أعمالهم مع ضمان التقيد بالأنظمة والقواعد التي تضعها وحدة تنظيم التأمين ومنها ما يلي:

- تنظيم دراسة طلبات التراخيص الخاصة بممارسة أعمال أنشطة التأمين.
- تكوين وتحليل البيانات الإحصائية من شركات التأمين ورصد المخالفات.
- تطوير أنظمة إصدار التراخيص للممارسة أعمال وأنشطة التأمين ومعالجة الأعمال ذات العلاقة.
- التنظيم والإشراف على عمليات اندماج واستحواذ الشركات المرخص لها من وحدة تنظيم التأمين.
- العمل على إعداد الدراسات الفنية لتنظيم وتطوير الإطار التشريعي والرقابي لأنشطة التأمين والمهني التأمينية والخدمات المعاونة لقطاع التأمين.

1.5.6 إدارة الإشراف والرقابة

تقوم الإدارة على ضمان تحقيق الشفافية والنزاهة من خلال الرقابة على العمليات والخدمات التأمينية وإفصاح الشركات المرخص لها لضمان تطبيق القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين والتشريعات واللوائح والقواعد ذات الصلة، وتختص فيما يلي:

- الرقابة الفعالة على العمليات والخدمات التأمينية وتحليلها والتأكد من الالتزام بالقانون (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين.
- رصد المخالفات للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من وحدة تنظيم التأمين بشأن ما يتعلق بالرقابة على العمليات التأمينية والمالية.
- الرقابة على عمليات إصدار الوثائق التأمينية، وتطوير وابتكار الآليات الرقابية وفقا لأنماط التلاعب المرصودة في سوق التأمين المحلي.

- تطبيق اللوائح والنظم والإجراءات المعتمدة من قبل اللجنة العليا للوحدة والخاصة بحوكمة الشركات وتعزيز التواصل مع المؤسسات المهنية الدولية والمحلية ذات العلاقة بحوكمة الشركات أو غيرها من أعمال الإدارة.
- وضع الخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ عمليات التفتيش الدورية والمفاجئة للشركات للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح الصادرة من وحدة تنظيم التأمين.

1.5.7 - إدارة نظم المعلومات

تتولى إدارة نظم المعلومات الإشراف على أعمال الدعم الفني، والشبكات، وأمن المعلومات، والبنية التحتية الرقمية، وتطوير الأنظمة والتطبيقات، بما يسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لوحدة تنظيم التأمين، وتعزيز التحول الرقمي، واستدامة الخدمات. كما تعمل الإدارة على تطوير وصيانة الأنظمة والبرامج التقنية المستخدمة في وحدة تنظيم التأمين بما يضمن استمرارية الأعمال، ويرفع كفاءة وفعالية العمليات الداخلية، ويوفر خدمات تقنية موثوقة وآمنة للوحدات التنظيمية، مع التركيز على تحسين تجربة المستخدم وتحقيق مستهدفات الحكومة الرقمية.

وفي إطار اتساع نطاق الأعمال وتعدد المشاريع التقنية القائمة والجديدة، تقوم الإدارة بإدارة وتشغيل شبكة المعلومات وضمان جاهزيتها واستقرارها، من خلال تصميمها وصيانتها وتطويرها وفق أفضل الممارسات العالمية، وتعزيز ضوابط أمن المعلومات وحوكمة البيانات، بما يضمن حماية الأنظمة واستقرار البيئة التقنية. كما تقوم الإدارة بدور محوري في الموازنة بين متطلبات التشغيل اليومي للأنظمة وتنفيذ مبادرات ومشاريع التحول الرقمي، وذلك من خلال التخطيط المرهلي، وترتيب أولويات العمل، وتعزيز التنسيق الداخلي والخارجي، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ويدعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوحدة بكفاءة وفاعلية.

1.5.8 إدارة شؤون اللجان والمجالس

تتولى تعزيز إطار الحوكمة في وحدة تنظيم التأمين، وتفعيل دور اللجان والعمل على تطوير المواثيق ولوائح العمل الخاصة باللجان، وكذلك تطوير نمط أعمال أمانة السر في وحدة تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليها، إلى جانب تقديم كافة الأعمال (لوجستية - دعم إداري - دعم فني) لجميع اللجان والمجالس التابعة للوحدة بموجب القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية، فضلاً عن متابعة تنفيذ القرارات الصادرة من اللجان والمجالس التابعة للوحدة.

1.5.9 مكتب التدقيق الداخلي

- يتولى وضع إجراءات الرقابة والإشراف على كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول وحدة تنظيم التأمين وصحة البيانات المالية وكفاءة عملياتها بجوانبها الإدارية والمالية والمحاسبية.
- تحديد عوامل المخاطر في وحدة تنظيم التأمين والأنظمة الموجودة لتقييم مدى كفاءة الأعمال اليومية للوحدة، ومواجهة التغيرات غير المتوقعة في أنشطة وحدة تنظيم التأمين.

- تقييم أداء الوحدات التنظيمية في تطبيق نظم الرقابة الداخلية.
- تحديد أسباب الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي والإداري للوحدة..

1.5.10 مكتب إدارة المخاطر

يختص مكتب إدارة المخاطر في تعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية لدى وحدة تنظيم التأمين، من خلال تفعيل إطار عمل متكامل لتحديد وتقييم المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية، وضمان مواءمتها مع توجهات وحدة تنظيم التأمين لدعم استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف، وقد عمل المكتب على مراقبة حدود المخاطر المقبولة وإعداد سجلات المخاطر، مما ساهم في دعم صناعة القرار لدى الإدارات ورفع كفاءة الاستجابة للتحديات المتغيرة وفق المعايير الرقابية.

1.5.11 مكتب الدعم التنفيذي

يقوم بترتيب أعمال الرئيس ونائب رئيس وحدة تنظيم التأمين ويختص بما يلي:

- الإشراف على تنظيم جدول مقابلات واتصالات الرئيس / نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين واستلام الرسائل والمكاتبات الواردة وعرضها عليه واتخاذ اللازم في شأنها وفقاً للتوجيهات.
- الإشراف على إحالة الموضوعات للوحدات التنظيمية المختصة وللمسؤولين المعنيين في وحدة تنظيم التأمين لاتخاذ اللازم بشأنها، ومتابعة تنفيذها ومن ثم رفع النتائج بشأنها للرئيس / نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين.
- الإشراف على استلام التقارير والدراسات المطلوبة التي تعدها الجهات المعنية من داخل وخارج وحدة تنظيم التأمين وضمان خصوصيتها ومراجعتها وعرضها على الرئيس / نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين.
- الإشراف على عملية التنسيق مع الجهات المعنية من داخل وخارج وحدة تنظيم التأمين لإعداد كافة الترتيبات اللازمة لزيارات الرئيس / نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين داخل الدولة وخارجها وتغطيتها إعلامياً.
- الإعداد لجدول أعمال اللجان والمؤتمرات والاجتماعات التي يشارك فيها الرئيس / نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين وما يتعلق بها من معلومات ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها.
- استقبال ومتابعة الشكاوى والتظلمات والتجاوزات الواردة لمكتب الرئيس / نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين من قبل الموظفين والجمهور والرد عليها ورفعها إلى الرئيس / نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين.
- الإشراف على حفظ وارشفة كافة الملفات والمحاضر ذات الصلة بأعمال الرئيس / نائب رئيس وحدة تنظيم التأمين مع ضمان الالتزام بإجراءات سلامة وسرية البيانات والملفات.
- إدارة وتنسيق نشاطات استقبال كبار الزوار مع ضمان الالتزام بالإجراءات والبروتوكول المتبع في هذا الخصوص.

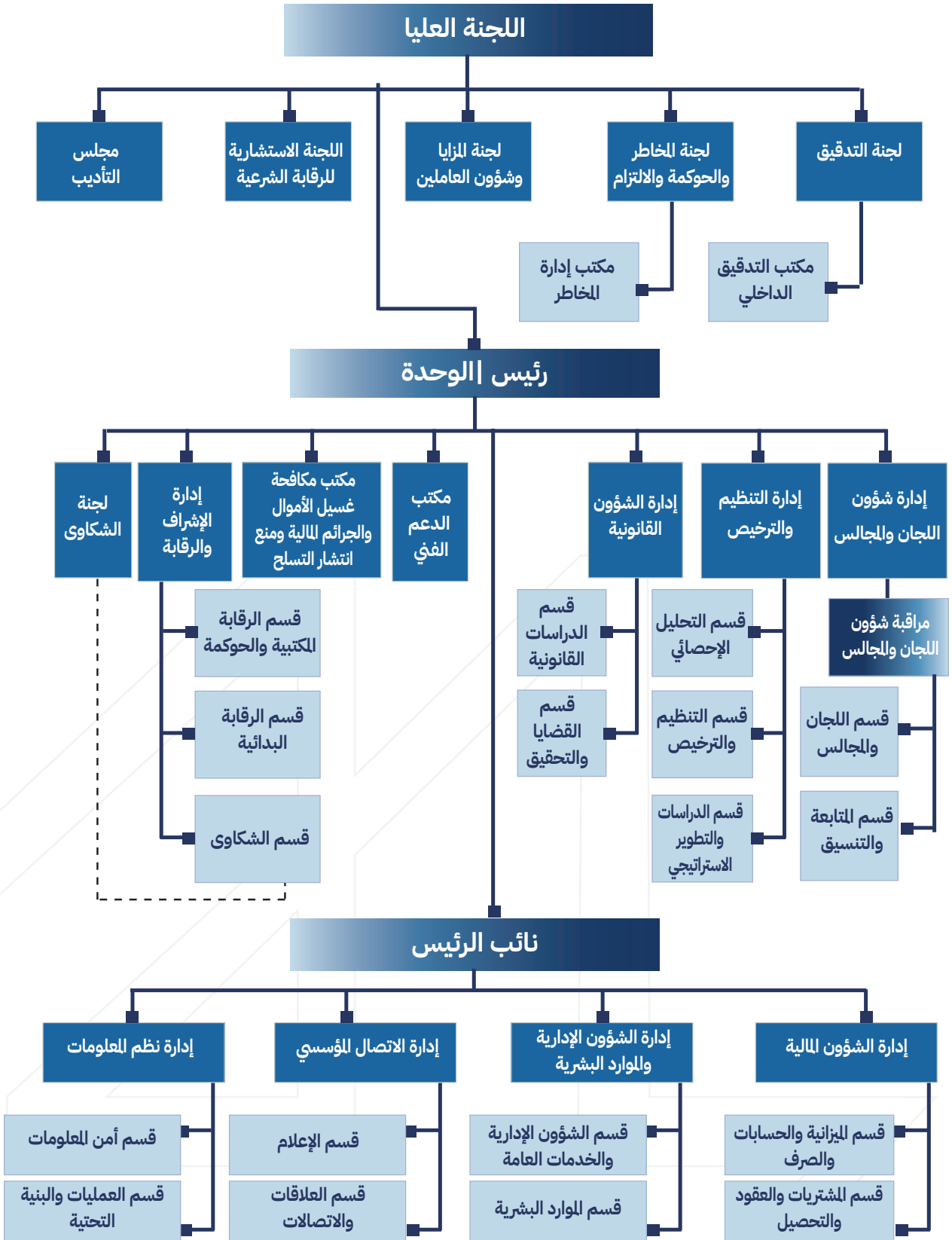
- الإشراف على عملية التنسيق والمتابعة مع الجهات المعنية من داخل وحدة تنظيم التأمين لإعداد الردود الخاصة على الأسئلة البرلمانية واستفسارات الجهات الرقابية.

1.5.12 مكتب مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية ومنع انتشار التسليح

يقوم مكتب مكافحة غسل والجرائم المالية ومنع التسليح بالإشراف على شركات التأمين المزاوله لأنشطة تأمين الحياة وتكوين الأموال وذلك في إطار التزام وحدة تنظيم التأمين بالقانون رقم 125 لسنة 2019 بشأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعديلاتها و القرار رقم (57) لسنة 2023 بشأن اصدار بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التأمين لضمان الامتثال للقوانين والمعايير الدولية والقوانين والقرارات المحلية لرفع مستوى الكفاءة والفعالية للمؤسسات المالية (شركات التأمين) بما يتوافق مع متطلبات مجموعة المالي FATF.

يضمن مكتب مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية ومنع التسليح بتطبيق المعايير الدولية في الاشراف على شركات التأمين لضمان التطبيق الفعال لمنهجية مجموعة العمل المالي FATF لتقييم المخاطر على مستوى العام لقطاع التأمين وعلى مستوى الشركات، الرقابة اليدانية و التوعية والتواصل والاتصال الخارجي. وفيما يلي أهم الإنجازات الخاصة بمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التسليح.

1.5.13 الهيكل التنظيمي للوحدة



1.6 الجهات الخاضعة لرقابة وحدة تنظيم التأمين

تخضع لرقابة وحدة تنظيم التأمين بموجب القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية الأطراف التالية:

- شركات التأمين وشركات إعادة التأمين.
- شركات التأمين التكافلي وشركات إعادة التأمين التكافلي.
- مجتمعات التأمين وإعادة التأمين.
- فروع شركات التأمين الأجنبية.
- وسطاء التأمين / وسطاء إعادة التأمين.
- خبراء تقييم الأخطار وتقدير الخسائر.
- استشاريو التأمين.
- الخبراء الأكتواريون.
- مديرو مطالبات التأمين.
- وكلاء التأمين.
- مستودعات التأمين المركزية
- وأي مهنة أخرى تحددها وحدة تنظيم التأمين.



02

الفصل الثاني

إنجازات وحدة تنظيم التأمين
للسنة المالية (2026/2025)



2.1 إنجازات على مستوى المحور المؤسسي

2.1.1 في المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية

إيماناً من إدارة الشؤون الإدارية والموارد البشرية بضرورة تطوير بيئة العمل الداخلي وتحقيق أهداف وحدة تنظيم التأمين الاستراتيجية، وانطلاقاً من قناعتها الراسخة بأن منتسبي وحدة تنظيم التأمين وموظفيها هم أغلى أصولها، تحرص الإدارة على تطبيق أفضل النظم وأرق المعايير في مجال الموارد البشرية لتوفير بيئة عمل مُستدامة قادرة على تعزيز قدرات الموظفين، وإثراء خبراتهم ومساعدتهم على مواصلة التطوير الإداري.. وفيما يلي بعض إنجازات الإدارة:-

• في مجال التنمية البشرية والتطوير الذاتي للموظف

وضع خطة تدريب شاملة قائمة على رفع معدلات الأداء الخاصة لموظفي وحدة تنظيم التأمين، حيث عقدت خلال السنة المالية المنتهية عدد (22) برنامج تدريبي مقسمة كالتالي: برامج تخصصية في مجال التأمين، برامج تطوير الذات، برامج تختص بالموارد البشرية، برامج إدارة المشاريع، برامج التدقيق والمحاسبة وبرامج الحاسب الآلي. ولقد تمت المشاركة في عدد (2) مؤتمرات مخصصين لتطوير المهارات الذاتية والصحة النفسي للموظفين، بالإضافة إلى مؤتمر خاص بالمحاسبين كما تعمل الإدارة جاهدة إلى استقطاب نخبة المدربين المحليين والعاليين لتطوير وتعزيز مهارات العمل لدى الموظفين.

• في مجال بناء القدرات المعرفية وتنمية الكفاءات البشرية

التزاماً بالقانون واستراتيجية وحدة تنظيم التأمين وتفعيلاً لاختصاصات اللجنة العليا وفق المادة رقم 10 من البند رقم 11 بقانون رقم 125 لسنة 2019 بشأن تنظيم التأمين، تم توقيع مذكرة تعاون مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا المملوكة بالكامل للدولة من خلال الهيئة العامة للاستثمار بهدف انشاء معهد لتطوير القدرات البشرية في قطاع التأمين من خلال برامج تدريب نوعية في مجال التأمين لبناء القدرات الفنية وفق معايير وشهادات مهنية معتمده دولياً.

• تطوير الأنظمة الادارية

جرى إعادة طرح ممارسة تقديم خدمات تطبيق نظم تخطيط الموارد المؤسسية - النظام الإداري، وتم التعاقد مع شركة الهندسية والتقنيات المتعددة - EEMC بعد استيفائها لكافة الشروط والمتطلبات، ويجري حالياً استكمال إجراءات تحديث النظام الإداري بما يعزز العمل ويرفع مستوى الأداء الوظيفي.

• استقطاب الكفاءات

اطلقت وحدة تنظيم التأمين إعلان التوظيف الثاني الخاص بإدارة نظم المعلومات، وتعمل وحدة تنظيم التأمين حالياً على دراسة الطلبات وفق معايير مهنية دقيقة لاختيار الكفاءات المناسبة.

كما تعترم وحدة تنظيم التأمين طرح اعلان توظيف آخر خلال الفترة المقبلة لاستكمال شغل بقية الوظائف الشاغرة، وذلك ضمن سعي وحدة تنظيم التأمين لاستقطاب الكفاءات المتميزة ودعم مسيرة التطوير في بيئة العمل

• آخر المستجدات حول مقر وحدة تنظيم التأمين الجديد في منطقة الشامية

باشرت وحدة تنظيم التأمين عقد أعمال المقاولات الخاصة بتجهيز المقر الرئيسي للوحدة من تاريخ 27 نوفمبر 2025 ، ضمن خطة مرحلية تهدف إلى تهيئة بيئة عمل متطورة ومتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية لوحدة تنظيم التأمين.

2.1.2 في مجال الشؤون المالية للوحدة

• إنجاز توفير الموارد المالية والصرف على احتياجات وحدة تنظيم التأمين

انجزت وحدة تنظيم التأمين الصرف على احتياجاتها خلال السنة المالية (2026 / 2025) بموجب مرسوم بقانون رقم (49) لسنة 2025 بربط ميزانية وحدة تنظيم التأمين للسنة المالية (2026 / 2025) وتحقيقها لإجمالي إيرادات بلغت 8,860,212.335 د.ك (ثمانية ملايين وثمانمائة وستون ألف ومائتان واثنان عشر دينار كويتي و335 فلس فقط لا غير)، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ 5,557,018.140 د.ك (خمسة ملايين وخمسمائة وسبعة وخمسون ألف وثمانية عشر دينار كويتي و140 فلس فقط لا غير) ونسبة زيادة بلغت 328.6 % عن المعتمد للسنة المالية 2026 / 2025، وذلك دون اللجوء للخزانة العامة للدولة وترتيب أي أعباء مالية عليها بأي شكل من الأشكال، واستمرت وحدة تنظيم التأمين بالتكيف مع ظروف عدم تخصيص أي مبالغ مالية أو رأس مال تشغيلي أو احتياطي نقدية أسوة بباقي الجهات المستقلة مما يجعل وحدة تنظيم التأمين غير مستقرة مالياً في مواجهة نفقاتها الدائمة على المدى القريب والبعيد. وتم تحقيق العوائد المالية المستهدفة من نشاط وحدة تنظيم التأمين. والالتزام بالتشريعات واللوائح المالية عن طريق دراسة وفهم التشريعات واللوائح المالية المحلية والدولية المعمول بها، وتطوير سياسات وإجراءات داخلية تشغيلية بكيفية التعامل مع المعاملات المالية بما يتوافق مع التشريعات، والتعاون مع الجهات الرقابية في سبيل تحقيق الامتثال للقوانين والتشريعات.

• الأهداف التي تم تحقيقها خلال 2026/ 2025.

1. إعداد الموازنة السنوية وإعداد التقارير الربع سنوية والحساب الختامي بالمواعيد المحددة.
2. تقديم تحليلات مالية دقيقة وتقارير منتظمة لدعم عملية اتخاذ القرار مع تقديم استشارات مالية بهذا الشأن.
3. توجيه الأموال والموارد بشكل فعال لتحقيق الأهداف المالية المحددة.

• بيان تفصيلي حول الفرق بين إيرادات وحدة تنظيم التأمين عن السنة المالية السابقة والحالية وقيمة المبالغ المودعة لدى الخزانة للدولة.

السنة المالية	2024/2023	2025/2024	2026/2025
الإيرادات المحصلة	7,793,206.791	8,158,686.210	8,860,212.335

وتبلغ قيمة المبلغ الذي سيحول إلى الخزانة العامة للدولة 5,001,316.326 د.ك (خمسة ملايين وألف وثلاثمائة وستة عشر دينار كويتي و326 فلساً فقط لا غير) وذلك عن الحساب الختامي للوحدة عن الفترة من 2025/4/1 إلى 2026/3/31.

2.1.3 في مجال تطوير الأعمال والتحول الرقمي

واصلت إدارة نظم المعلومات خلال العام العمل على تطوير مبادرات التحول الرقمي، وتنفيذ عدد من المشاريع القائمة والجديدة، وإعداد الدراسات والخطط الداعمة للتطوير التقني والمؤسسي، وذلك على النحو التالي:

• تطوير وتشغيل البنية التحتية الرقمية

استمرت الإدارة في تشغيل وتطوير البنية التحتية الرقمية للوحدة، مع تعزيز مستويات الأمان، وتطبيق ضوابط حماية متعددة، وتحسين كفاءة التشغيل والتحكم المركزي، وضمان استمرارية الأعمال والنسخ الاحتياطي، بما يدعم التوسع المستقبلي للأنظمة والخدمات الإلكترونية.

• مشروع النظام الإداري الجديد للوحدة

قامت الإدارة بإعداد دراسة متكاملة وخطة شاملة لمشروع النظام الإداري الجديد، شملت تحليل الوضع الحالي، وحصص المتطلبات الوظيفية والفنية وإعداد تصميم كامل للنظام، ووضع تصور متكامل لراحل التنفيذ، بما يهدف إلى رفع كفاءة الإجراءات الإدارية، وتحسين التكامل بين إدارات وحدة تنظيم التأمين، ودعم التحول الرقمي المؤسسي.

• مشروع النظام التأميني الجديد لوحدة تنظيم التأمين:

تم إعداد دراسة مبدئية لمشروع النظام التأميني الجديد للوحدة، والذي يُعد من المشاريع الإستراتيجية، ويهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات مركزية تمثل المرجع الرئيسي لبيانات وحدة تنظيم التأمين والقطاع التأميني بشكل كامل، ويشمل:

- أنظمة التراخيص.
- السداد والمعاملات المالية.
- الإحصائيات والتقارير الرقابية.
- دعم متخذي القرار.

وقد تم العمل على هذا المشروع بالتعاون مع شركة مايكروسوفت ضمن اتفاقية الدولة، بما يضمن التوافق مع التوجهات الحكومية، واعتماد أفضل الممارسات في بناء الأنظمة المؤسسية القابلة للتوسع والتكامل مستقبلاً.

• تطوير برنامج بيمه - النسخة الجديدة

قامت الإدارة بتطوير برنامج بيمه بنسخته الجديدة بهدف:

- تقليل نسبة حدوث الأخطاء التشغيلية.
- تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستخدمين.
- تطوير واجهات وتجربة المستخدم.
- إضافة خدمات إلكترونية جديدة.

ومن المتوقع إطلاق النسخة المطورة من البرنامج في منتصف عام 2026 بعد استكمال الاختبارات الفنية اللازمة.

• مشروع بوابة التوظيف الإلكترونية:

تم الانتهاء من تطوير بوابة التوظيف الإلكترونية الخاصة بوحدة تنظيم التأمين، والتي تهدف إلى أتمتة إجراءات التوظيف، وتحسين كفاءة استقبال وفرز طلبات التوظيف إلكترونياً. وقد تم إطلاق البوابة، مع توقع نشر أول إعلان توظيف عبرها في بداية عام 2026.

• مشروع نقل الخدمات السحابية:

قامت الإدارة بالعمل على مشروع نقل جميع الأنظمة والخدمات المستضافة على شركة أمازون للخدمات السحابية (AWS) إلى بيئة مايكروسوفت السحابية، وذلك انسجاماً مع توجه الدولة والاتفاقية المبرمة مع شركة مايكروسوفت.

وشمل العمل على هذا المشروع:

- دراسة الوضع الحالي للأنظمة المستضافة.
- حصر وجمع المتطلبات الفنية.
- التنسيق مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بشأن المتطلبات التنظيمية والفنية.
- الإعداد لعملية الانتقال بما يضمن استمرارية الأعمال وتقليل المخاطر التقنية.

• الدراسات الفنية والتنظيمية

قامت الإدارة بإعداد مجموعة من الدراسات الفنية والتنظيمية الشاملة لدعم مسارات التطوير المستقبلي على مستوى وحدة تنظيم التأمين، حيث ركزت هذه الدراسات على تحليل ودراسة المبادرات والمشاريع المطروحة من قبل الوحدات التنظيمية المختلفة، وتقييم مدى إمكانية تطبيقها تقنياً وتنظيمياً، ومواءمتها مع البنية التحتية الرقمية والتوجهات الإستراتيجية للوحدة. كما شملت الدراسات دراسة أثر الرقمنة على العمليات والإجراءات، وتحسين جودة وتكامل البيانات، وتعزيز الترابط بين الأنظمة القائمة والمستقبلية، إضافة إلى دراسة الجوانب الفنية والتنظيمية ذات الصلة لضمان جاهزية التنفيذ وكفاءة التشغيل واستدامة الحلول التقنية

2.2 إنجازات على مستوى المحور التنظيمي (تنظيم قطاع التأمين الكويتي)

2.2.1 تنظيم التشريعات الرقابية

- في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- في مجال أعمال الرقابة الميدانية والمكتبية

2.2.2 في مجال الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أولاً: تقييم المخاطر:

قام مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التسليح بتقييم مخاطر قطاع التأمين على مستوى الشركات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المزاوله لأنشطة التأمين على الحياة وتكوين الأموال والبالغ عددها 18 شركة باستخدام مصفوفة المخاطر للاستبيان السنوي من خلال تعميم

وحدة تنظيم التأمين رقم (9) لسنة 2025 ليتم تصنيف الشركات على ثلاث مستويات (عالي - متوسط - منخفض) على النحو التالي:

التصنيف	شركات التأمين المزاولة لأنشطة التأمين على الحياة وتكوين الأموال	ت
عالي	3 شركات تأمين	1
متوسط	10 شركات تأمين	2
منخفض	5 شركات تأمين	3

ثانياً: الاشراف القائم على المخاطر:

لضمان امتثال الشركات لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمول الإرهاب أعد المكتب خطة عمل ميدانية اشتملت على جولات تفتيشية (شاملة - محددة الغرض - مفاجئة - اجتماعات المخاطر والالتزام) بعد عملية تقييم مخاطر الشركات وتحديد أولويات التفتيش وأوجه القصور، حيث قام المكتب بعمل جولات تفتيشية ميدانية واجتماعات المخاطر والالتزام على النحو التالي:

نوع التفتيش	تصنيف الشركات	شركات التأمين المزاولة لأنشطة التأمين على الحياة وتكوين الأموال	ت
شامل	عالي	3	1
جولة تفتيشية شاملة لشركة ذات تصنيف متوسط + 2 محدد الغرض + 2 اجتماع المخاطر والالتزام	متوسط	5	2
اجتماع المخاطر والالتزام	منخفض	2	3

ثالثاً: عضوية وحدة تنظيم التأمين في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والفرق المنبثقة منها:

انضمت وحدة تنظيم التأمين الى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والى لجنة قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمشاركة في عضوية الفرق المنبثقة منها:

- فريق التقييم الوطني للمخاطر
- فريق عمل مكافحة انتشار السلاح
- فريق التحضير لتقرير الملاحظة لدولة الكويت
- فريق العمل الرقابي
- الفريق المعني بدراسة الطلبات الدولية والمحلية للإدراج أو رفع إدراج الأسماء والكيانات.

رابعاً: موجز عن إنجازات مكتب مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية ومنع التساح:

م	الانجاز	التفاصيل
1	اعداد الاستبيان السنوي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب و منع انتشار التساح وتقييم مخاطر شركات التأمين الخاضعة لأحكام القرار رقم (57) لسنة 2023 بشأن اصدار قواعد مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في مجال التأمين.	تقييم عدد (18) شركة تأمين في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب و منع انتشار التساح
2	الجولات الميدانية	تم تنفيذ عدد (7) جولات تفتيش ميدانية
3	التوعية والتواصل مع شركات التأمين الخاضعة لأحكام القرار رقم (57) لسنة 2023 بشأن اصدار قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التأمين	تم تنفيذ (3) ورش عمل عن طريق الاتصال المرئي والمسموع بشأن العقوبات المالية المستهدفة وآليات الالتزام بها في قطاع التأمين لشركات التأمين ووسطاء التأمين وبلغ عدد الحضور (151) ممثلاً من شركات التأمين. مشاركة مكتب مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية ومنع التساح في المحاضرة التوعوية التي نظمتها وحدة تنظيم التأمين للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية KUFPEC
4	نشر الوعي للشركات العاملة في قطاع التأمين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التساح من خلال اصدار تعاميم وحدة تنظيم التأمين في موقع وحدة تنظيم التأمين	<ul style="list-style-type: none"> • تعميم رقم (9) لسنة 2025 بشأن الاستبيان السنوي • تعميم رقم (12) لسنة 2025 بشأن الدليل الإرشادي لتقييم مخاطر الأعمال • تعميم رقم (14) لسنة 2025 بشأن الدليل الإرشادي لفهوم انتشار أسلحة الدمار الشامل • تعميم رقم (15) لسنة 2025 بشأن الدليل الإرشادي لأنماط تمويل انتشار التساح • تعميم رقم (16) لسنة 2025 بشأن تقرير تقييم مخاطر قطاع التأمين 2025 - نسخة القطاع الخاص • تعميم رقم (17) لسنة 2025 بشأن مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التساح • تعميم رقم (18) لسنة 2025 بشأن التسجيل في النظام Mailerlite الخاص بالأسماء والكيانات المدرجة في قوائم العقوبات الدولية والمحلية • تعميم رقم (19) لسنة 2025 بشأن الدليل الإرشادي الخاص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع التأمين

م	الانجاز	التفاصيل
		<ul style="list-style-type: none"> • تعميم رقم (20) لسنة 2025 بشأن التعامل مع الكيانات المدرجة في قوائم العقوبات • تعميم رقم (21) لسنة 2025 بشأن التعامل مع الكيان المدرج في قائمة العقوبات المحلية. • تعميم رقم (1) لسنة 2026 بشأن قرار وزارة الخارجية رقم (176) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. • تعميم رقم (2) لسنة 2026 بشأن تحديث تصنيفات مجموعة العمل المالي FATF.
5		<p>حضور الاجتماعات والتدريب مع الفريق الوطني للتحضير لتقرير الملاحظة لدولة الكويت مع الجهة الاستشارية FTA و K2 تمت المشاركة مع وفد دولة الكويت لحضور الاجتماع العام الخامس من الدورة الخامسة و الثلاثين لمجموعة العمل المالي المنعقدة في (المكسيك)</p> <p>المشاركة في الاجتماع مع مجموعة العمل المالي FATF في يناير 2026 في دولة الامارات العربية المتحدة (أبو ظبي) لعملية تقييم المتبادل لدولة الكويت و الاجتماع الخاص من الدورة الخامسة و الثلاثين لمجموعة العمل المالي في فبراير 2026 في (المكسيك)</p>
6	العقوبات والجزاءات	<p>نشر الجزاءات الصادرة من مجلس التأديب للشركات المخالفة للقرار رقم (57) لسنة 2023 بشأن اصدار قواعد مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في مجال التأمين في موقع وحدة تنظيم التأمين بعدد (6) جزاءات بلغ مجموعها (14,900) دينار كويتي.</p>

• في مجال أعمال الرقابة المكتبية والحوكمة

إنجازات قسم الرقابة المكتبية والحوكمة

في إطار سعي وحدة تنظيم التأمين الى رفع مستوى الالتزام بالقانون ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات ذات الصلة، وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في قطاع التأمين من خلال الرقابة على العمليات والخدمات التأمينية وإفصاح الشركات المرخص لها لضمان تطبيق القانون رقم (125) لسنة 2019 في شان تنظيم التأمين والتشريعات واللوائح والقواعد ذات الصلة، وذلك من خلال تطبيق منهجية رقابية مكتبية قائمة على التحليل المالي وتقييم المخاطر.

ويعمل القسم على تعزيز كفاءة الرقابة من خلال مراجعة التقارير الدورية والبيانات المالية، وتحليل مؤشرات الأداء والملاءة المالية، ومتابعة تطبيق متطلبات الحوكمة والامتثال، بما يساهم في الكشف المبكر عن أوجه القصور والمخاطر المحتملة.

كما يحرص القسم على دعم الاستقرار المالي لقطاع التأمين، وحماية حقوق حملة الوثائق، من خلال اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة، والتنسيق مع الجهات المعنية داخل وحدة تنظيم التأمين، بما يعزز من فعالية الإشراف ويرسخ مبادئ الشفافية والحوكمة السليمة في السوق.

م	إنجازات قسم الرقابة المكتبية والحوكمة - إدارة الإشراف والرقابة
1	إصدار القرار رقم (12) لسنة 2025 بشأن الشروط الواجب توافرها في الوظائف واجبة التسجيل.
2	إصدار القرار رقم (13) لسنة 2025 بشأن الشروط الواجب توافرها في المناصب واجبة التسجيل (عضو مجلس الإدارة المستقل).
3	وضع خطة لعدد 4 شركات لتصويب نسبة هامش الملاءة المالية للشركات التي نسبتها دون الـ 100% خلال المدد القانونية.
4	في إطار المتابعة الرقابية المستمرة تمكن عدد (2) شركة تأمين ممن كانوا يعانون من انخفاض نسبة هامش الملاءة المالية من رفع نسبة هامش الملاءة المالية وذلك بعد قيام شركة تأمين بزيادة رأس مالها بقيمة 7 مليون دينار كويتي وشركة أخرى بإلغاء نشاط الحياة.
5	في إطار الرقابة والمراجعة المستمرة للبيانات المالية لشركات التأمين تم استرجاع مسحوبات مالية من أطراف ذات صله مبلغ 1,920,000 دك والخاص بالمشترين.
6	تصويب تقارير الخبير الاكتواري بعد مراجعتها والواردة من شركات التأمين.
7	فحص ومراجعة تقارير الحوكمة لعدد (34) شركة تأمين.
8	إصدار القرار رقم (18) لسنة 2025 بشأن إصدار قواعد الالتزام بأخلاقيات ممارسة المهنة والكفاءة والنزاهة لدى الأشخاص المرخص لهم.
9	إصدار القرار رقم (19) لسنة 2025 بشأن قواعد إصدار الوثائق الإجبارية.
10	إصدار القرار رقم (1) لسنة 2025 بشأن آلية تقديم طلبات التسجيل/القيد في المناصب والوظائف واجبة التسجيل.
11	تصويب تحفظات مراقبي الحسابات على البيانات المالية للشركات عن سنة 2024 و2023.
12	مراجعة وتحليل للبيانات المالية النصف سنوية لعدد (71) شركة وساطة التأمين.
13	توقيع غرامة تسييل وديعة القانون بمبلغ 379 دك.
14	مراجعة وتحليل للبيانات المالية السنوية والفصلية لكافة شركات التأمين وإعادة التأمين وعددهم (34) شركة.
15	إيقاف عدد (2) شركة تأمين عن المزاولة نظراً لوجود مخالفات مالية وغير مالية جسيمة
16	إصدار تعميم رقم (22) لسنة 2025 بشأن تحديث متطلبات تقرير فحص امتثال حوكمة الشركات الخاصة بقواعد الحوكمة.
17	إصدار قرار رقم 1 لسنة 2026 بإلزام كافة شركات التأمين عمل تصنيف أئتماني وفق ضوابط محددة.
18	تعديل القرار رقم (12) و (13) لسنة 2025 بشأن الوظائف والمناصب واجبة التسجيل بما يحقق المصلحة العامة للقطاع وتعزيز كفاءة التنظيم والالتزام الرقابي.

م	إنجازات قسم الرقابة المكتبية والحوكمة - إدارة الإشراف والرقابة
19	تعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) لسنة 2019 واستحداث رسوم للوظائف والمناصب واجبة التسجيل بما يساهم في تنظيم إجراءات التسجيل والإشراف.
20	تعديل القرار رقم (1) لسنة 2025 بشأن آلية تقديم طلبات التسجيل والقيود في الوظائف والمناصب واجبة التسجيل بما يحقق المصلحة العامة للقطاع ويواكب المتطلبات التنظيمية.
21	إغلاق إداري لعدد (4) شركة وساطة التأمين بعد مراجعة البيانات المالية للشركة وتبين وجود خسائر متراكمة على الشركة بما يتجاوز ثلاثة أرباع رأس المال ولم يتم تصويبها من قبل الشركة.
22	إصدار قرار بشأن تعيين مراقب حسابات على عدد إحدى شركة التأمين لتأكد من استيفاء الشركة لبعض المتطلبات الرقابية
23	في إطار المتابعة الرقابية المستمرة تمكنت إحدى شركات التأمين التي كانت تعاني من خسائر متراكمة من إطفاء تلك الخسائر بالكامل والالتزام بالإجراءات التصحيحية اللازمة.
24	في إطار المتابعة المستمرة تمكنت 4 شركات وساطة التأمين بإطفاء خسائرها المتراكمة بمبلغ يتجاوز الـ 400,000 دك وذلك نتيجة للإجراءات التصحيحية المتخذة.
25	في إطار المتابعة الرقابية المستمرة تمكنت شركة تأمين ممن كانت تعاني من انخفاض نسبة هامش الملاءة المالية من رفع نسبة هامش الملاءة المالية وذلك بعد إلغاء نشاط الحياة وتكوين الاعمال.
26	في إطار المتابعة الرقابية المستمرة تمكنت شركة تأمين ممن كانت تعاني من انخفاض نسبة هامش الملاءة المالية من رفع نسبة هامش الملاءة المالية وذلك بعد قيامها بزيادة رأس مالها بقيمة 6 مليون دينار.
27	رصد عدد (102) مخالفة للقانون واللائحة والقرارات الصادرة عن وحدة تنظيم التأمين.
28	إصدار قرارات تأديبية من مجلس التأديب بشأن مخالفات تم رصدها من قبل الرقابة المكتبية وتوقيع غرامات على الشركات بإجمالي مبلغ 23,600 دك.

إنجازات قسم الرقابة الميدانية

في إطار سعي وحدة تنظيم التأمين في رفع مستوى الالتزام بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات ذات الصلة، وتفعيلاً لأحكام المادة (43) و (44) و (45) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) في شأن تنظيم التأمين قامت الإدارة بعمل جولات تفتيشية وفقاً للاتي:

م	إنجازات قسم الرقابة الميدانية - إدارة الإشراف والرقابة
1	عمل جولات تفتيشية لأكثر من 69 كيان خاضع لرقابة وحدة تنظيم التأمين أسفرت عن ضبط عدد 74 شبهة مخالفة.
2	إحالة 74 شبهة مخالفة للإدارة القانونية في وحدة تنظيم التأمين.

• تنظيم آلية استقبال الشكاوى والبث في مواضيعها

في سبيل حماية حقوق حملة الوثائق، بناءً على القرار رقم (1) لسنة 2022 بشأن تنظيم آلية استقبال الشكاوى والبث في مواضيعها وتعديلاته، الذي أوجد نظاماً إلكترونياً فرعياً ضمن منظومة "IRUSoft/IRU-PLUS" يختص بتنظيم آلية تقديم الشكاوى من قبل ذوي المصلحة ضد المرخص لهم من قبل وحدة تنظيم التأمين، ومتابعتها وتبادل المعلومات في شأنها والبث فيها، كما تضمن القرار تحديد شروط وضوابط الشكاوى التي لا يتم النظر بها من قبل وحدة تنظيم التأمين، وإلزام الأشخاص المرخص لهم من وحدة تنظيم التأمين القيام بإعداد دليل إجراءات مكتوبة للتعامل مع شكاوى العملاء متضمناً لإجراءات تقديم الشكاوى مع توضيح المعلومات والمستندات المطلوبة من العميل، مع نشر هذا الدليل على الموقع الإلكتروني للمرخص، وكذلك إجراءات استلام وأرشفة الشكاوى بما فيها إبلاغ العميل بالاستلام وترقيم الشكاوى، بالإضافة للإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المرخص له لضمان معالجة الشكاوى بالطرق المناسبة وبأسرع وقت بما فيها التحقيق الفوري والكامل في الشكاوى.

• حيث عقدت لجنة الشكاوى عدد (41) اجتماع للنظر في الشكاوى الخاصة بمنظومة "IRU+" للسنة

المالية 2025 - 2026 ونتجت عنها الإحصائية التالية:

السنة	عدد الشكاوى المصعدة لجنة الشكاوى	عدد الشكاوى التي تم حلها	نسبة الانجاز
2025 2026 حتى تاريخ 31 - 3	1079	1044	96.76 %

• إحصائية بالشكاوى المقدمة للوحدة عن السنة المالية 2025 - 2026

السنة المالية 2025 - 2026	عدد الشكاوى المقدمة	عدد الشكاوى المقفل	نسبة الانجاز
ضد الغير	1199	1143	95.3 %
شامل	390	372	95.4 %
صحي	106	99	93.4 %
أخرى	48	40	83.3 %
تأمينات الحياة	39	37	94.9 %
أموال / نقد	14	12	85.7 %
حوادث شخصية	13	11	84.6 %
ممتلكات	12	11	91.7 %
هندسي وإنشاءات	11	10	90.9 %

نسبة الانجاز	عدد الشكاوى المقفل	عدد الشكاوى المقدمة	السنة المالية 2026 - 2025
%100	6	6	سفر / طيران
%100	3	3	إصابات عمل
%100	3	3	شخصي
%100	3	3	مهني
%100	3	3	عام
%100	2	2	منتجات
%0	0	1	سرقة
%100	1	1	خدمات SERVICE
%100	1	1	تحويل أموال وخزينة

• في مجال تنظيم التراخيص والقيود والتسجيل

بموجب الاختصاصات الواردة في القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، باشرت وحدة تنظيم التأمين إجراءاتها نحو تنظيم تجديد ترخيص الشركات والمهنة التأمينية وإصدار تراخيص بعدد (15) ترخيصاً صادراً للمخاطبين بموجب المادة رقم (2) من القانون وذلك على النحو التالي:

المهنة التأمينية	شركات مديرو اللطابات	فروع شركات التأمين / الوساطة	شركات وساطة التأمين وإعادة التأمين	فروع شركات التأمين الأجنبية	شركات التأمين	رقم القرار	الرقم
-	-	-	2	-	-	قرار رقم (6) لسنة 2025	1
2	-	-	-	-	-	قرار رقم (15) لسنة 2025	2
-	-	1	-	-	-	قرار رقم (16) لسنة 2025	3
1	1	7	8	1	8	قرار رقم (33) لسنة 2025	4
1	-	46	29	5	13	قرار رقم (36) لسنة 2025	5
1	-	10	5	2	1	قرار رقم (42) لسنة 2025	6
-	1	-	2	-	-	قرار رقم (5) لسنة 2025	7
1	-	-	-	-	-	قرار رقم (6) لسنة 2025	8
1	-	8	7	1	-	قرار رقم (11) لسنة 2026	9
1	-	-	1	-	-	قرار رقم (22) لسنة 2026	10

الرقم	رقم القرار	شركات التأمين	التأمين الأجنبية فروع شركات	التأمين وإعادة التأمين شركات وساطة	التأمين / الوساطة فروع شركات	شركات مديرو اللطابات	المهن التأمينية
11	قرار رقم (23) لسنة 2026	-	-	-	-	-	1
12	قرار رقم (24) لسنة 2026	-	-	-	-	-	1
13	قرار رقم (25) لسنة 2026	-	-	-	-	-	1

- نسبة الشركات التي طبقت سداد الرسوم الرقابة والإشراف السنوية لسنة 2025 - 2026 للمادة رقم (16) من اللائحة التنفيذية للقانون.

عدد الشركات	نسبة دفع الشركات	عدد الشركات التي تم التطبيق عليها غرامة تأخير في المادة رقم (16)	نسبة المخالفون للمادة رقم 16
37	100 %	0	0

- نسبة شركات الوساطة للتأمين التي زاولت مهنة الوساطة وينطبق عليها دفع الرسوم السنوية للمادة رقم (16) في البند رقم (3) من اللائحة التنفيذية للقانون.

عدد الشركات	نسبة دفع الشركات	عدد الشركات التي تم التطبيق عليها غرامة تأخير في المادة رقم (16)	نسبة المخالفون للمادة رقم 16
97	90.70 %	9	9.30 %

- عدد الشركات التي دفعت رسوم الرقابة والإشراف طبقاً للمادة رقم (17) في اللائحة التنفيذية للقانون.

فترة المقارنة	عدد الشركات	نسبة دفع الشركات	عدد الشركات التي تم التطبيق عليها غرامة تأخير في المادة رقم (17)	نسبة المخالفون للمادة رقم 17
الربع الثاني 2025	33	100 %	0	0.00 %
الربع الثالث 2025	33	100 %	0	0.00 %
الربع الرابع 2025	33	100 %	5	15.15 %
الربع الأول 2026	33	100 %	2	6.06 %

* شركات التأمين التي ينطبق عليها المادة رقم (17) عددهم (33) شركة من أصل (33) شركة.

2.3 إنجازات على مستوى القانوني والقضائي

أولاً: في مجال التحقيقات الادارية:

تم إحالة شركات تأمين وشركات وساطة إلى التحقيق بإجمالي عدد (139) تحقيقاً إدارياً وذلك بُناء على الإحالات الواردة إلى إدارة الشؤون القانونية (قسم القضايا والتحقيق) من إدارات وحدة تنظيم التأمين أو من لجنة الشكاوى في نظام استقبال الشكاوى نتيجة ارتكابهم شبهات المخالفات الواردة في القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتعاميم، وتم إحالة بعض التحقيقات إلى مجلس التأديب لاتخاذ ما يلزم بشأنها وتم حفظ الأخرى .

ثانياً: في مجال المخالفات المرصودة:

تم اتخاذ الإجراء القانوني نحو الشركات التي ثبت مخالفتها للقانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتعاميم، وتم إحالة عدد (88) مخالفة إلى مجلس التأديب لاتخاذ الجزاء المناسب نحو الشركات المخالفة.

ثالثاً: في مجال الإغلاق الإداري:

تم رفع توصيات إلى اللجنة العليا لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن عدد (4) شركات وساطة تأمين ، وذلك لمخالفتها أحكام القانون رقم (125) لسنة 2019 بشأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية ، وعلى إثر ذلك أصدرت اللجنة قرارات بالإغلاق الإداري لهذه الشركات

رابعاً: في مجال وقف شركات التأمين:

تم صدور عدد (3) قرارات بالوقف لعدد (3) شركات تأمين وذلك لمخالفتها أحكام القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية والقرارات والتعليمات التي تصدرها وحدة تنظيم التأمين.

خامساً: في مجال قرارات مجلس التأديب:

تم صدور عدد (43) قرار من مجلس التأديب، بالتنبيه والإنذار وبفرض جزاءات مالية ضد الشركات المخالفة لأحكام القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية والقرارات والتعاميم التي تصدرها وحدة تنظيم التأمين

سادساً: في مجال الإنجازات على المستوى القضائي:

- تم صدور عدد (11) حكم لصالح وحدة تنظيم التأمين من محكمة أول درجة.
- تم صدور عدد (7) أحكام لصالح وحدة تنظيم التأمين من محكمة الاستئناف.
- تم صدور عدد (1) حكم لصالح وحدة تنظيم التأمين من محكمة التمييز.
- قامت وحدة تنظيم التأمين بتقديم عدد (4) شكاوى بالنيابة ضد عدد (4) شركات تأمين وذلك لمخالفتها أحكام القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين.
- قامت وحدة تنظيم التأمين بتقديم طلب شهر إفلاس أمام محكمة الإفلاس ضد إحدى شركات التأمين المخالفة التي ينطبق عليها القرار رقم (21) لسنة 2022 بشأن احتساب قيمة الحد الأدنى لطلب افتتاح إجراءات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو شهر الإفلاس وتم إحالة الشركة لمحكمة الإفلاس بُناءً على قرار قاضي الإفلاس.

سابعاً: في مجال الإنجازات بشأن المبالغ التي تم تسويتها وتحصيلها لصالح وحدة تنظيم التأمين ولصالح حملة الوثائق بموجب الإجراءات القانونية والرقابية :

- تم تحصيل مبلغ وقدره 5564,334 د.ك (خمسة آلاف وخمسمائة وأربعة وستون دينار كويتي و334 فلس) وذلك نظير مبالغ تعويض ورسوم قضائية من ملفات التنفيذ المحصلة من تاريخ 2025/4/1 وحتى تاريخ 2026/3/31 بموجب الاحكام النهائية الصادرة لصالح وحدة تنظيم التأمين.
- تم تحصيل مبالغ لصالح وحدة تنظيم التأمين (رسوم الرقابة والإشراف) بناء على تحقيقات إدارة الشؤون القانونية - قسم القضايا والتحقيق. - وإجمالي المبالغ المسددة هي 1,777.5 د.ك (ألف وسبعمائة وسبعة وسبعون دينار كويتي و 5 فلس).
- تمت تسوية مبالغ مالية لصالح حملة الوثائق لعدد (155) عميل، وعدد (217) وثيقة، وذلك استناداً إلى الشكاوى المقدمة عبر نظام "الأيروبلس" وبعد التحقيق والاجتماع مع الشركات المشكو ضدها، وقد تمت هذه التسويات وفقاً للإجراءات المعتمدة لدى وحدة تنظيم التأمين، دون اللجوء إلى الجهات القضائية، وبلغ إجمالي المبالغ التي تم تسويتها 2,041,151.95 د.ك (مليونان ومائتان وواحد وأربعون ألفاً ومئة وواحد وخمسون ديناراً كويتياً و 95 فلساً).

ثامناً : في مجال التظلمات المقدمة إلى لجنة التظلمات:

- تم تقديم عدد (28) تظلم على قرارات وحدة تنظيم التأمين إلى لجنة التظلمات خلال السنة المالية (2025 / 2026) إثنان منهم مقدمين من قبل أفراد و (26) مقدمين من خاضعين لرقابة وحدة تنظيم التأمين حيث تم رفض عدد (25) تظلم و قبول عدد (3) تظلمات من إجمالي التظلمات.

تاسعاً: في مجال التظلمات المقدمة إلى اللجنة العليا من قرارات مجلس التأديب

- تم تقديم تظلمين إلى اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين من قرارات مجلس التأديب وتم رفضهما.

2.4 إنجازات على المستوى الرقابي:

2.4.1 في مجال التحليل الإحصائي:

• عدد الوثائق الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية

عدد الوثائق الصادرة للشركات الوطنية										السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري وطيوان	حريق	
1,866,559	422	3,072	91,798	22,326	228,160	1,405,473	43,684	58,704	12,920	2024-2025
2,377,203	51	3,244	87,512	3,363	258,495	1,907,688	45,322	58,081	13,447	2025-2026

عدد الوثائق الصادرة للشركات الأجنبية										السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري وطيران	حريق	
193,937	568	194	12,982	1,042	44,632	109,396	13,437	9,195	2,491	2024-2025
192,199	204	210	6,609	694	37,495	125,429	12,543	7,245	1,770	2025-2026

مجموع عدد الوثائق الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية										السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري وطيران	حريق	
1,951,100	990	3,266	104,780	23,368	272,792	1,418,910	43,684	67,899	15,411	2024-2025
2,569,402	255	3,454	94,121	4,057	295,990	2,033,117	57,865	65,326	15,217	2025-2026

بناءً على جدول المقارنة لعدد وثائق التأمين تبين وجود نمو قوي في قاعدة العملاء عن السنة السابقة ، وتبين أن هناك انخفاض كبير في التأمين الصحي بنسبة 83% ويمكن ربط ذلك بإلغاء التأمين الصحي للجهات الحكومية و تأمين عافية وأيضا انخفاض في تأمين الحياة الفردي نتيجة صدور قرارات تنظيمية بشأن تأمين الحياة وتكوين الأموال وارتفاع كبير في تأمين سيارات ضد الغير بنسبة 43% تقريبا نظرا للربط الإلكتروني بين وحدة تنظيم التأمين و وزارة الداخلية .

• التغيير يرتبط بالعوامل التالية :

- 1 - حملات تسويقية قوية.
- 2 - دخول شرائح جديدة (أفراد/ شركات صغيرة)
- 3 - نمو التأمين الإلزامي. (مثال الصحي أو المركبات)

● الأقساط المباشرة للشركات التأمين الوطنية والأجنبية بالدينار الكويتي

الأقساط المباشرة للشركات الوطنية										
السنة المالية	حريق	بحري وطيوان	حوادث أخرى	ضد الغير	تكميلي	صحي عام	سفر	حياة جماعي	حياة فردي	الإجمالي
2024-2025	45,776,124	21,786,426	51,811,282	39,136,056	81,102,079	250,122,279	1,390,977	55,702,313	5,321,990	552,149,525
2025-2026	54,508,646	23,237,278	65,584,729	49,798,337	90,897,272	139,884,857	1,201,269	56,406,907	4,708,591	486,227,886

الأقساط المباشرة للشركات الأجنبية										
السنة المالية	حريق	بحري وطيوان	حوادث أخرى	ضد الغير	تكميلي	صحي عام	سفر	حياة جماعي	حياة فردي	الإجمالي
2024-2025	4,082,408	1,058,339	7,667,319	3,156,092	14,747,463	26,863,382	48,181	1,415,591	4,987,830	64,026,606
2025-2026	6,211,556	1,182,740	4,055,631	3,497,313	11,020,656	25,569,459	36,263	1,508,379	3,874,101	56,956,098

مجموع الأقساط المباشرة الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية										السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري و طيران	حريق	
616,176,131	10,309,820	57,117,904	1,439,158	276,985,661	95,849,542	42,292,148	59,478,601	22,844,765	49,858,532	2024-2025
543,183,984	8,582,692	57,915,287	1,237,532	165,454,317	101,917,928	53,295,649	69,640,360	24,420,018	60,720,202	2025-2026

بناءً على جدول المقارنة لأقساط التأمين كما هو موضح أعلاه تبين أن هناك انخفاض في التدفقات التقديرية عن العام السابق رغم زيادة المبيعات خصوصاً في التأمين الصحي بنسبة 40% والسبب الأكبر في ذلك الانخفاض هو الغاء تأمين عافية والتأمين الصحي للجهاز الحكومية.

التغير يرتبط بالعوامل التالية :

- 1 - البيع بنظام الأجل خاصة في العقود الجماعية.
 - 2 - ضعف إجراءات التحصيل أو تأخر سداد العملاء.
 - 3 - نمو سريع بدون ضبط ائتماني
- الغاء الوثائق الصحية المرتبطة بالجهاز الحكومية.

● مبالغ التأمين لشركات الوطنية والأجنبية بالدينار الكويتي

مبالغ التأمين للشركات الوطنية												السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري وطيوان	حريق			
111,334,539,052	488,553,599	20,943,419,272.00	2,119,669,096	10,363,377,830	2,461,991,531	-	17,444,200,620	19,580,179,023	37,933,148,081			2024-2025
188,012,118,881	1,896,799,742	80,689,071,921	2,764,283,986	12,458,708,279	2,714,550,604	-	17,529,191,896	20,592,998,756	49,366,513,697			2025-2026
مبالغ التأمين للشركات الأجنبية												السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري وطيوان	حريق			
13,744,692,972	113,228,601	684,132,340	195,939,831	1,328,136,203	828,496,882	-	6,577,901,583	627,094,894	3,389,299,948			2024-2025
11,282,112,125	53,339,637	405,021,834	104,151,169	2,847,954,044	417,716,968	-	2,863,474,369	704,485,448	3,885,968,656			2025-2026

مجموع مبالغ التأمين الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية											السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري وطيوان	حريق		
124,463,068,234	601,782,200	21,011,832,512	2,315,608,927	11,691,514,033	3,290,488,413	-	24,022,102,203	20,207,291,917	41,322,448,029	2024-2025	
199,294,231,005	1,950,139,379	81,094,093,754	2,868,435,155	15,306,662,323	3,132,267,572	-	20,392,666,265	21,297,484,204	53,252,482,353	2025-2026	

بناءً على جدول القارنة في مبالغ التأمين كما هو موضح في الجدول أعلاه تبين أن هناك ارتفاع ملحوظ في مبالغ التأمين عن السنة السابقة بنسبة 60%.

أبرز القطاعات التي ارتفعت بشكل ملحوظ:

1. الحياة الجماعي: زيادة بنسبة 286 %
2. الصحي: 31 %
3. حريق 26 %
4. بحري وطيوان 5 %

التغير يرتبط بالعوامل التالية :

1. انتعاش اقتصادي يعكس زيادة الشركات و الموظفين.
2. زيادة الوعي التأميني .
3. ارتفاع قيمة الأصول المؤمن عليها نظرا لزيادة مشاريع البنى التحتية.
4. منافسة سعرية .

• التعويضات المدفوعة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية بالدينار الكويتي

التعويضات المدفوعة للشركات الوطنية										
السنة المالية	حريق	بحري وطيّران	حوادث أخرى	ضد الغير	تكميلي	صحي عام	سفر	حياة جماعي	حياة فردي	الإجمالي
2024-2025	9,242,939	3,103,208	13,645,275	11,562,841	52,417,210	246,844,521	60,324	36,021,680	674,350	373,572,347
2025-2026	8,200,068	5,018,445	28,891,262	14,784,297	59,766,733	114,718,190	34,166	35,622,175	397,757	267,433,092

التعويضات المدفوعة للشركات الأجنبية										
السنة المالية	حريق	بحري وطيّران	حوادث أخرى	ضد الغير	تكميلي	صحي عام	سفر	حياة جماعي	حياة فردي	الإجمالي
2024-2025	4,685,558	244,841	3,426,843	2,343,571	10,852,958	19,868,436	4,386	1,133,520	934,636	43,494,749
2025-2026	3,145,072	451,993	773,969	2,181,354	11,104,626	20,141,130	337	3,403,786	110,069	41,312,336

مجموع التعويضات المدفوعة الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية										السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري و طيران	حريق	
417,067,097	1,608,986	37,155,200	64,710	266,712,957	63,270,168	13,906,412	17,072,118	3,348,049	13,928,497	2024-2025
308,598,595	360,992	39,025,961	34,503	134,859,320	70,871,359	16,965,651	29,665,232	5,470,438	11,345,139	2025-2026

بناءً على جدول المقارنة للتعويضات المدفوعة أعلاه تبين أن هناك انخفاض كبير عن السنة السابقة في اللدفعات خاصة في التأمين الصحي انخفاض بنسبة 49% ويمكن ربط ذلك بإلغاء تأمين عافية والتأمين الصحي للجهاز الحكومية.

التغير يرتبط بالعوامل التالية :

- 1 - انخفاض فعلي في الحوادث (خصوصا الحريق أو السيارات).
- 2 - تحسن الاكتتاب (اختيار أخطار أقل).
- 3 - تشدد في تقييم المطالبات وتقليل التعويضات.
- 4 - تأجيل دفع بعض المطالبات للفترة القادمة.

● تعويضات تحت التسيوية لشركات التأمين الوطنية والأجنبية بالدينار الكويتي

التعويضات تحت التسيوية للشركات الوطنية										
السنة المالية	حريق	بحري واطيران	حوادث أخرى	ضد الغير	تكميلي	صحي عام	سفر	حياة جماعي	حياة فردي	الإجمالي
2024-2025	17,258,336	9,582,727	106,127,198	20,050,592	13,786,774	42,519,286	419,679	57,792,036	614,133	268,150,760
2025-2026	53,266,481	5,108,686	22,736,445	26,157,295	12,500,099	24,061,804	547,928	51,255,833	381,880	196,016,452

التعويضات تحت التسيوية للشركات الأجنبية										
السنة المالية	حريق	بحري واطيران	حوادث أخرى	ضد الغير	تكميلي	صحي عام	سفر	حياة جماعي	حياة فردي	الإجمالي
2024-2025	7,245,867	472,297	8,724,453	2,481,911	2,946,939	2,124,633	1,038	1,633,733	263,365	25,894,235
2025-2026	11,540,718	185,448	13,991,661	2,223,525	1,685,832	2,349,462	5,725	641,183	731,458	33,355,012

اجمالي التعويضات تحت التسوية الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية										السنة المالية
الإجمالي	حياة فردي	حياة جماعي	سفر	صحي عام	تكميلي	ضد الغير	حوادث أخرى	بحري و طيران	حريق	
294,044,997	877,498	59,425,769	420,717	44,643,919	16,733,713	22,532,503	114,851,651	10,055,024	24,504,203	2024-2025
229,371,464	1,113,338	51,897,016	553,653	26,411,266	14,185,931	28,380,820	36,728,106	5,294,135	64,807,199	2025-2026

بناءً على جدول القارنة للتعويضات تحت التسوية أعلاه تبين أن هناك انخفاض في المطالبات المتعلقة عن السنة السابقة.

• التغيير يرتبط بالعوامل التالية :

- 1 - تحسن كفاءة إدارة المطالبات للشركات (سرعة البت)
- 2 - انخفاض عدد الحوادث أو المطالبات الجديدة.
- 3 - تشدد في قبول المطالبات.
- 4 - تسوية الشركات فيما بينها لمستحقات قديمة من السنة السابقة.

2.5 إنجازات على المستوى التوعوي والإعلامي والتعاون العربي والدولي

2.5.1 الإتصال المؤسسي

حرصت إدارة الإتصال المؤسسي خلال عام 2026/2025 على تعزيز فعالية التواصل المؤسسي، بما يواكب تطلعات وحدة تنظيم التأمين نحو إشراك الجمهور الداخلي والخارجي في رؤيتها ورسالتها، ودعم أهدافها في نشر الوعي التأميني وتعزيز الثقة بالقطاع.

فعلى مستوى الاعلام، تم تنفيذ العديد من المبادرات الإعلامية والتوعوية، شملت إجراء مقابلات صحفية وتلفزيونية، إلى جانب حملات رقمية على وسائل التواصل الاجتماعي، ركزت على رفع الوعي بحقوق حملة الوثائق، والجهود الرقابية والتنظيمية التي تبذلها وحدة تنظيم التأمين.

أما على صعيد العلاقات والاتصالات، نظمت وحدة تنظيم التأمين العديد من المحاضرات وورش العمل التوعوية في عدت جهات حكومية بما يساهم في نشر الوعي والثقافة التأمينية، بالإضافة الى المشاركة في المعارض والمؤتمرات لتعزيز التواصل.

أيضا تم إقامة فعاليات اجتماعية وثقافية ورياضية للعاملين في وحدة تنظيم التأمين، إلى جانب إيصال المستجدات المؤسسية بانتظام عبر النشرات الداخلية والبريد الإلكتروني، بالإضافة الى تقديم العروض من مختلف الشركات.

2.5.2 في مجال مذكرات التفاهم

• مذكرة تعاون مع تعاون مع وحدة التحريات المالية

في إطار تعزيز التعاون المؤسسي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقّعت وحدة التحريات المالية الكويتية مذكرة تفاهم مع وحدة تنظيم التأمين، تهدف إلى وضع إطار للتعاون الفني وتبادل المعلومات بما يساهم في رفع كفاءة المنظومة الرقابية وتعزيز الالتزام بالعايير الدولية. وأكد الجانبان أهمية هذا التعاون في دعم جهود الدولة لمكافحة الجرائم المالية وحماية نزاهة النظام المالي، مع التزامهما بتنفيذ بنود المذكرة واستمرار التنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة.

• مذكرة تعاون مع تعاون مع المعهد الوطني للقادة

التزاما بالعمل على توفير وتعزيز الكفاءات البشرية في قطاع التأمين، وقّعت وحدة تنظيم التأمين اتفاقية تعاون مشترك مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا (المعهد الوطني للقادة) الملوكة للدولة عن طريق الهيئة العامة للاستثمار وذلك في إطار تعزيز التعاون المؤسسي وتوفير الكوادر الوطنية ودمجها في منظومة العمل بقطاع التأمين أيضا لانشاء قاعدة بيانات الكترونية متكاملة تعنى بقيد الشهادات المهنية.

2.5.3 في مجال المشاركة بالعضويات المحلية والخارجية

- مشاركة وحدة تنظيم التأمين في القمة السابعة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في مدينة مسقط، سلطنة عمان، تحت شعار: "التمويل الإسلامي من أجل المستقبل: فتح آفاق جديدة للتأثير العالمي":

شاركت وحدة تنظيم التأمين في القمة السابعة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والتي ناقشت سبل تعزيز دور التمويل الإسلامي في مواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية، ودعم الاستدامة والشمول المالي. وقد أتاحت القمة فرصة للاطلاع على التجارب الدولية وتبادل الخبرات بين الجهات الرقابية والمؤسسات ذات العلاقة، بما يعزز تطوير الأطر التنظيمية وأفضل الممارسات في قطاع التمويل الإسلامي.

- مشاركة وحدة تنظيم التأمين في ورشة نظام بوابة جمع البيانات (IFSB Data Portal)

شاركت وحدة تنظيم التأمين في اجتماع عن بعد لعرض نظام بوابة جمع البيانات الخاصة بـ IFSB، حيث تم استعراض آلية الإبلاغ والأدوار المطلوبة لمسؤولي إدخال واعتماد البيانات، إضافة إلى متطلبات البيانات للقطاعات المختلفة. كما جرى التأكيد على أهمية البيانات التعريفية والالتزام بدليل التجميع، واختتم الاجتماع بالتوصية بمراجعة النماذج وتحديد المسؤوليات والاستعداد للتدريب العملي على النظام.

2.5.4 في مجال الإعلام

- التوعية الإعلامية وزيادة ثقافة الوعي التأميني
- o تنظيم الحملات في القنوات والوسائل الاعلامية:

اصدار قرار "قواعد اصدار وثائق التأمين الإلزامية"

نماذج	قنوات النشر	نبذة
		عقب إصدار وحدة تنظيم التأمين القرار رقم (19) بشأن قواعد اصدار وثائق التأمين الإلزامية، أطلقت وحدة تنظيم التأمين حملة إعلامية للتوعية بأثر هذا القرار والأهداف المرجوة من إصداره. عن طريق انتاج منشورات توعوية إلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالإجراءات الجديدة المعتمدة في القرار، إلى جانب توضيح حقوق المتعاملين وواجباتهم، كذلك تم إعداد تصاريح صحفية ونشرها في الصحف المحلية ووكالات الأنباء لتعزيز الوعي بهذا القرار. كما أعدت تلفزيون الكويت تقريرًا إخباريًا حول القرار الصادر عن وحدة تنظيم التأمين، وكذلك مقابلة مع رئيس وحدة تنظيم التأمين السيد/ محمد سليمان العتيبي، جرى خلالها استعراض أهداف القرار وآثاره الإيجابية على قطاع التأمين.

توقيع مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية

نماذج	قنوات النشر	نبذة
	 تلفزيون  صحافة  التواصل الاجتماعي  الموقع الإلكتروني	<p>بعد توقيع مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية الكويتية بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الجهتين. قامت الإدارة بتغطية الحدث إعلامياً وأصدرت تصاريح صحفية لوكالات الأنباء والصحف المحلية حول الموضوع، كما أعدت منشورات إلكترونية للنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى نشر الخبر على الموقع الإلكتروني للوحدة. كما بث تلفزيون الكويت تقريراً إخبارياً عن توقيع الاتفاقية ضمن نشرته الإخبارية.</p>

توقيع اتفاقية مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا

نماذج	قنوات النشر	نبذة
	 صحافة  التواصل الاجتماعي  الموقع الإلكتروني	<p>بعد توقيع اتفاقية تعاون مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا بهدف تطوير القدرات البشرية في قطاع التأمين من خلال تقديم برامج تدريبية نوعية ومتخصصة في هذا المجال. تم تغطية الحدث إعلامياً وتنفيذ حملة إعلامية للتعريف بهذه الاتفاقية وأهدافها والنتائج المتوقعة منها، شملت نشر تصاريح صحفية في الصحف المحلية ووكالات الأنباء، وإنتاج فيديو توعوي يشرح أهداف الاتفاقية ونشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب نشر الخبر على الموقع الإلكتروني للوحدة.</p>

التعاون مع مؤسسة شارترد للتأمين CII

نماذج	قنوات النشر	نبذة
	 تلفزيون  صحافة  التواصل الاجتماعي  الموقع الإلكتروني	<p>بعد اجتماع وحدة تنظيم التأمين، بالتعاون مع العهد الوطني للقادة، مع مؤسسة شارترد للتأمين (CII) في لندن، لبحث آليات التعاون في تأهيل الكوادر الوطنية في دولة الكويت للعمل في قطاع التأمين. صاحب هذا الاجتماع تنفيذ حملة إعلامية لتعريف بأهدافه وأبعاده، شملت إعداد تصاريح صحفية للصحف المحلية ووكالات الأنباء، ونشر منشورات إلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ونشر الخبر على الموقع الإلكتروني للوحدة. كما أعد تلفزيون دولة الكويت تقرير إخباري بثه تم بثه خلال نشرة الاخبار</p>

قرار الوظائف واجبة التسجيل، وأولوية التعيين للكوادر الوطنية في قطاع التأمين

نماذج	قنوات النشر	نبذة
	 صحافة  التواصل الاجتماعي  الموقع الإلكتروني	<p>أصدرت وحدة تنظيم التأمين قرارًا يلزم شركات التأمين بتسجيل بعض الوظائف في سجل خاص لديها، كما نصّ القرار على منح الأولوية في التعيين للكوادر الوطنية في قطاع التأمين. وقد جرى نشر خبر اصدار القرار إعلاميًا من خلال إصدار تصاريح صحفية للصحف المحلية ووكالات الأنباء، وإعداد منشورات إلكترونية نُشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة نشره في الموقع الإلكتروني الخاص بوحدة تنظيم التأمين.</p>

إغلاقات شركات الوساطة المخالفة

نماذج	قنوات النشر	نبذة
 <p>وحدة تنظيم التأمين Insurance Regulatory Unit</p> <p>وحدة تنظيم التأمين تغلق أحد مكاتب وساطة التأمين</p>	 <p>التواصل الاجتماعي</p>  <p>الموقع الإلكتروني</p>	<p>أغلقت وحدة تنظيم التأمين عدة مكاتب لوساطة التأمين إغلاق اداري وذلك لمخالفتها اللائحة التنفيذية. وتم تغطية الاغلاقات إعلاميا ونشر الخبر في وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الالكتروني الخاص بوحدة تنظيم التأمين</p>

وحدة تنظيم التأمين وهيئة الصناعة تبحثان تنظيم رخص أنشطة التأمين

نماذج	قنوات النشر	نبذة
 <p>النهار</p> <p>محل زيارته</p> <p>تنظيم التأمين - والصناعة بحثا لتنظيم رخص التأمين والمناطق الحرة والتجارية والتجارية</p> <p>وحدة تنظيم التأمين هيئة الصناعة</p> <p>الوحدة وهيئة الصناعة تبحثان تنظيم رخص أنشطة التأمين في عدد من المناطق</p>	 <p>صحافة</p>  <p>الموقع الإلكتروني</p>	<p>عقدت وحدة تنظيم التأمين اجتماعًا مع الهيئة العامة للصناعة لبحث سبل التعاون بين الجهتين فيما يتعلق بتنظيم رخص أنشطة التأمين. وتم إعداد تصاريح صحفية للصحف المحلية، إلى جانب نشر الخبر على الموقع الإلكتروني الخاص بوحدة تنظيم التأمين.</p>

وحدة تنظيم التأمين تحقيق اعلى إيرادات لها في 2026

نماذج	قنوات النشر	نبذة
 <p>وحدة تنظيم التأمين تحقق إيرادات أرباحية بلغت 3.2 مليار دينار في السنة المالية 2025/2024</p> <p>إيرادات الوحدة أرباحية بلغت 3.2 مليار دينار أرباحية للمرة الأولى منذ إنشائها</p> <p>3735 مليون دينار تعويضات مدفوعة... في السنة المالية 2025/2024</p> <p>3.2 مليار دينار... إيرادات فوسية وحدة تنظيم التأمين</p>	<p>تلفزيون</p> <p>صحافة</p> <p>التواصل الاجتماعي</p>	<p>استمرت وحدة تنظيم التأمين في تحقيق أفضل أداء مالي لها، متجاوزة نتائجها المحققة في السنة السابقة، وبهذه المناسبة، تم نشر الخبر من خلال إصدار تصاريح صحفية، وإعداد منشورات إلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى بث تقرير إخباري عن ذلك على تلفزيون دولة الكويت.</p>

مقابلة مع مجلة البيان

نماذج	قنوات النشر	نبذة
 <p>مقابلة مع السيد محمد عبد الوهاب العتيبي، رئيس وحدة تنظيم التأمين، في مجلة البيان.</p> <p>تحدث السيد العتيبي عن أداء وحدة تنظيم التأمين في السنة المالية 2025/2024، حيث تجاوزت إيراداتها 3.2 مليار دينار، وهو أعلى مستوى لها منذ إنشائها.</p> <p>كما تحدث عن خطط الوحدة المستقبلية لتعزيز قطاع التأمين في الكويت، ودعم الاقتصاد الوطني.</p>	<p>صحافة</p>	<p>أجرت مجلة البيان الاقتصادية مقابلة صحفية مع رئيس وحدة تنظيم التأمين السيد/ محمد سليمان العتيبي، ضمن عدد خاص تناول واقع قطاع التأمين في الكويت والوطن العربي. وقد نُشر هذا العدد في شهر مارس من عام 2026.</p>

مقابلة مع مجلة Middle East Insurance Review

نماذج	قنوات النشر	نبذة
	 <p>صحافة</p>	<p>أعدت مجلة Middle East Insurance Review تقريرًا صحفيًا تناول إنجازات وحدة تنظيم التأمين وخططها الرامية إلى تطوير قطاع التأمين الكويتي.</p>

وحدة تنظيم التأمين تنشر التقرير السنوي الخامس لها

نماذج	قنوات النشر	نبذة
 	 <p>صحافة</p>  <p>التواصل الاجتماعي</p>  <p>الموقع الإلكتروني</p>	<p>أصدرت وحدة تنظيم التأمين تقريرها السنوي الخامس، الذي استعرض أبرز إنجازاتها خلال السنة السابقة، وتم نشر التقرير إعلاميًا من خلال إعداد منشورات إلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وإصدار تصاريح صحفية للصحف المحلية، بالإضافة إلى نشر الخبر على الموقع الإلكتروني للوحدة.</p>

المشاركة في مؤتمر المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة

نماذج	قنوات النشر	نبذة
 	 <p>صحافة</p>  <p>التواصل الاجتماعي</p>  <p>الموقع الإلكتروني</p>	<p>عقب مشاركة وحدة تنظيم التأمين في المؤتمر الدولي السابع للمحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة بين النظرية والتطبيق، تم إصدار تصاريح صحفية للصحف المحلية، إلى جانب إعداد منشور إلكتروني للنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى نشر الخبر في الموقع الإلكتروني.</p>

2.5.5 في مجال العلاقات والاتصالات

○ تنظيم المحاضرات التوعوية:

قامت وحدة تنظيم التأمين بتنظيم العديد من المحاضرات والورش التوعوية لموظفي الجهات الحكومية والخاصة للتعريف بدور وحدة تنظيم التأمين الرقابي والتنظيمي على قطاع التأمين، وتعزيز نشر الوعي والثقافة التأمينية، وشرح حقوق وواجبات حاملي الوثائق، بالإضافة إلى تسويق احتياجات القطاع التأميني للكوادر الوطنية للإسهام بتطوير القطاع.

- محاضرة توعوية جامعة الكويت



- محاضرة توعوية المؤسسة العامة للرعاية السكنية



- محاضرة توعوية كلية الكويت التقنية (KTECH)



- محاضرة توعوية هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (KDIPA)



-محاضرة توعوية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة):



-محاضرة توعوية شركة صناعات الكيماويات البترولية



-محاضرة توعوية هيئة أسواق المال



- محاضرة توعوية لموظفي الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (KUFPEC)



o المشاركة في المعارض والمؤتمرات

1. مشاركة وحدة تنظيم التأمين في المعرض التأميني بتنظيم شركة نفط الخليج (KGOC):

شاركت وحدة تنظيم التأمين في معرض توعوي نظمه KGOC بهدف التعريف بدورها ومهامها وتعزيز حضورها كجهة تنظيمية حديثة. وساهمت المشاركة في نشر الوعي التأميني لدى موظفي القطاع النفطي وإبراز جهود وحدة تنظيم التأمين في تطوير السوق التأميني وتطبيق أفضل الممارسات في القطاع.

2. مشاركة وحدة تنظيم التأمين في معرض "وظيفتي":

شاركت وحدة تنظيم التأمين في معرض "وظيفتي" بهدف التعريف بدورها ومهامها وتعزيز حضورها كجهة تنظيمية حديثة، إضافة إلى استقطاب الكفاءات الوطنية المهتمة بقطاع التأمين. وساهمت المشاركة في بناء صورة إيجابية عن وحدة تنظيم التأمين، والتواصل مع الباحثين عن فرص عمل، والتعريف بدورها في دعم سوق العمل وتطوير قطاع التأمين.

3. مشاركة وحدة تنظيم التأمين في البرنامج التدريبي والتأهيلي لمنتسبي برنامج التأمين، تحت مظلة مشروع صناع العمل التابع للهيئة العامة للشباب وينفذ بالتعاون مع جامعة الكويت:

في إطار دعمها للمبادرات الوطنية الرامية إلى تمكين الكوادر الوطنية الشابة، شاركت وحدة تنظيم التأمين في البرنامج التدريبي والتأهيلي لمنتسبي برنامج التأمين، وذلك ضمن مشروع "صُناع العمل" الذي تنظمه الهيئة العامة للشباب بالتعاون مع جامعة الكويت. وقد ساهمت هذه المشاركة في تعزيز وعي المشاركين بدور قطاع التأمين وأهميته في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تنمية مهاراتهم العملية والمعرفية، بما يهيئهم للاندماج الفعال في سوق العمل ويعزز من فرصهم المهنية المستقبلية.

• خدمات مركز التواصل وقنوات التواصل الاجتماعي

خدمة العملاء	
مركز التواصل	
ما يزيد عن 3770 مراجع	مركز الاستقبال 
ما يزيد عن 1649 مكالة	الهاتف 
قنوات التواصل الإلكتروني	
ما يزيد عن 300 رسالة	البريد الإلكتروني 
اكثر من 5600 رسالة	قنوات التواصل الاجتماعي 

في مجال الاتصال الداخلي

تم اقامة عدة فعاليات داخلية لتعزيز التواصل والروح الجماعية بين الموظفين:

• الفعاليات الداخلية:

- **الأنشطة الثقافية لموظفي وحدة تنظيم التأمين:** تم عمل مسابقات ثقافية حول كأس العرب و بطولة سيين جييم وذلك بهدف نشر المعرفة العامة وتعزيز روح التفاعل بين الموظفين في أجواء اتسمت بالحماس والتنافس الإيجابي.
- **مشاركة وحدة تنظيم التأمين في بطولة التأمين لكرة القدم:** مشاركة فريق وحدة تنظيم التأمين في بطولة الاتحاد الكويتي للتأمين لكرة القدم، وقد أظهرت المشاركة التزاماً عالياً بروح الرياضة والتعاون، وأسهمت في تقوية العلاقات المهنية وتعزيز الصحة البدنية والنفسية للموظفين.
- **مشاركة وحدة تنظيم التأمين في بطولة التأمين لكرة الطائرة:** شاركت وحدة تنظيم التأمين في بطولة الاتحاد الكويتي للتأمين لكرة الطائرة، حيث قدّم فريق وحدة تنظيم التأمين أداءً يعكس مستوى عالٍ من الانضباط وروح التحدي. وأسهمت المشاركة في خلق بيئة تفاعلية إيجابية بين الموظفين والفرق الأخرى، إلى جانب دعم نمط حياة صحي من خلال تشجيع النشاط البدني والعمل بروح الفريق.

o **احتفالية اليوم الوطني:** أقامت وحدة تنظيم التأمين فعالية خاصة بمناسبة اليوم الوطني، بهدف إبراز روح الانتماء وتعزيز الأجواء الإيجابية داخل بيئة العمل. وتضمنت الفعالية تجهيز المكان بعناصر تعكس الهوية الوطنية وتقديم ضيافة بسيطة للموظفين، وسط مشاركة وتفاعل واضح من الجميع. وأسهمت هذه المبادرة في خلق مساحة اجتماعية محفزة تعزز العلاقات الودية بين أعضاء الفريق.

2.6 إنجازات على مستوى التدقيق الداخلي والمخاطر

التدقيق الداخلي:

يتولى وضع إجراءات الرقابة والإشراف على كفاءة العمليات وفاعلية نظم الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول وحدة تنظيم التأمين وصحة البيانات المالية وكفاءة عملياتها بجوانبها الإدارية والمالية والمحاسبية.

- تنفيذ مهام التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة من خلال مراجعة وتقييم العمليات والإجراءات، والتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح، وتقديم توصيات مستقلة لتعزيز كفاءة وفعالية الأداء.
- تقييم أداء الوحدات التنظيمية في تطبيق نظم الرقابة الداخلية.
- تحديد أسباب الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي والإداري للوحدة.

المخاطر:

تجسيدا لالتزام وحدة تنظيم التأمين بتعزيز حوكمة العمليات وضمان استدامة أدائها الرقابي على إداراتها المختلفة، شهد العام المالي نقلة نوعية في إدارة المخاطر المؤسسية من خلال تنفيذ تقييمات شاملة شملت 8 إدارات رئيسية، وهو ما توج بإنجاز "سجل المخاطر" الذي يضم 118 عنواناً للمخاطر تم رصدتها وتحليلها بدقة؛ حيث أظهرت النتائج تركيز 14% منها ضمن فئة المخاطر عالية الأهمية التي تم وضع خطط استجابة فورية لها، بينما توزعت النسبة المتبقية بين مخاطر متوسطة ومنخفضة تخضع لرقابة دورية، مما وقر رؤية استراتيجية واضحة لضبط العمليات التشغيلية والتقنية وضمان مواعمتها مع الأهداف العليا للوحدة لرفع كفاءة المنظومة الرقابية.

2.7 “تداعيات الظروف الراهنة”

نحمد الله ان تأثيرات الظروف الراهنة لم تصل الى الأرواح او خسائر جسيمة، بل كان التأثير على ممارسات الاعمال اليومية مثل مستوى التواجد الكامل للعاملين في مقر وحدة تنظيم التأمين، وايضا أسهمت الظروف المحيطة في خلق حالة من القلق والتخوف لدى العاملين والمتعاملين نتيجة التطورات المتسارعة وما ترتب عليها من تأثيرات تشغيلية وفنية.

في إطار التعامل مع الظروف الراهنة التي مرت بها البلاد وما نتج عنها من تحديات على مستويات عديدة، حرصت وحدة تنظيم التأمين على اتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الاحترازية والتنظيمية الهادفة إلى المحافظة على سلامة العاملين وضمنان استمرارية الأعمال والخدمات بكفاءة ومرونة، وذلك من خلال تفعيل خطط استمرارية الأعمال وإعادة تنظيم بيئة العمل بما يتناسب مع المتطلبات الاستثنائية لتلك المرحلة.

وقد التزمت وحدة تنظيم التأمين بتنفيذ سياسات وتوجيهات مجلس الوزراء الموقر والجهات المختصة، والعمل وفق القرارات والتعليمات الصادرة بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على استقرار سير الأعمال واستدامة الخدمات المقدمة للمتعاملين. وفي هذا السياق، تم تطبيق نظام تنظيم الحضور بنسبة 30% من العاملين في وحدة تنظيم التأمين، مع اعتماد آليات عمل مرنة وتنظيم جداول العمل بما يضمن استمرار أداء المهام الأساسية وتقليل التأثير على العمليات التشغيلية.

كما قامت وحدة تنظيم التأمين لدواعي الامن والسلامة بنقل العاملين إلى جزء من مقر وحدة تنظيم التأمين المخصص في منطقة الشامية (تحت التأهيل والصيانة) وذلك للعمل مؤقتاً وحرصاً على توفير بيئة عمل آمنة ومناسبة تضمن استمرارية الأعمال والمحافظة على سلامة الموظفين والمتعاملين على حد سواء. وشمل ذلك التنسيق الفني والإداري لضمان جاهزية المقر المؤقت بوسائل العمل والاتصال اللازمة لمواصلة الأعمال بكفاءة ودون انقطاع.

وفي إطار تعزيز التواصل واستمرارية تقديم الخدمات، أصدرت وحدة تنظيم التأمين تعميماً موجهاً إلى الشركات والمتعاملين يبين آليات وقنوات التواصل الإلكتروني المعتمدة، وآلية استقبال المعاملات والاستفسارات وإنجاز المعاملات عن بُعد، بما يضمن استمرارية الخدمات وتقليل الحاجة إلى المراجعة الحضورية. كما تم تعزيز الاعتماد على الأنظمة والمنصات الإلكترونية لتسهيل الإجراءات وتسريع وتيرة الإنجاز خلال تلك الفترة الاستثنائية.

كما حرصت وحدة تنظيم التأمين على استمرار أعمال اللجان ذات الصلة بسير العمل وحماية حقوق المتعاملين، من خلال تنظيم آليات انعقادها ومباشرة اختصاصاتها بما يضمن عدم تعطل الأعمال واستمرار البت في الموضوعات المعروضة عليها بكفاءة ومرونة، وفي مقدمتها اللجنة العليا حيث اجتمعت مرتان وأصدرت عدد 15 قرار، أيضاً اجتمعت لجنة الشكاوى مرتان وأصدرت عدد 134 قرار، واجتمع مجلس التأديب 4 مرات واصر عدد 6 قرارات.

وأيضاً استمرار اعمال المقاولات والتأهيل للمقر الجديد للوحدة خلال ذات الفترة دون توقف.

وفي المقابل، باشرت وحدة تنظيم التأمين باتخاذ عدد من الإجراءات العاجلة للتعامل مع المستجدات، شملت تقييم الأضرار والآثار الفنية والتشغيلية التي طالت بعض الأنظمة الإلكترونية إلى جانب التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية والفنية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية واحترازية لضمان استعادة كفاءة الأنظمة واستمرارية الأعمال بأسرع وقت ممكن. كما تم العمل على تعزيز الجاهزية الفنية ورفع مستوى المتابعة والدعم التقني لضمان استقرار الخدمات وتقليل الآثار المترتبة على الظروف الاستثنائية.

وتؤكد هذه الإجراءات مجتمعة حرص وحدة تنظيم التأمين على رفع مستوى الجاهزية المؤسسية والقدرة على التعامل مع المتغيرات والظروف الطارئة، بما يضمن استمرارية الأعمال وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والاحترازية المعتمدة.



03

الفصل الثالث

البيانات المالية وتقرير مراقب

الحسابات للسنة المالية

(2026/2025)



وحدة تنظيم التأمين
الكويت



البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2026
مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الدخل الشامل
5	بيان التغيرات في أموال الوحدة
6	بيان التدفقات النقدية
17 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين المحترمين
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لوحدة تنظيم التأمين - دولة الكويت ("الوحدة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2026 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في أموال الوحدة والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وملخص حول السياسات المحاسبية للمادية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة - من كافة النواحي المادية - عن المركز المالي للوحدة كما في 31 مارس 2026 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الوحدة وفقاً لميثاق الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وبعقائدنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها مناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

يقع على عاتق إدارة الوحدة مسؤولية إعداد هذه البيانات المالية وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والسياسات المحاسبية الخاصة بالوحدة وقانون إنشائها، ومسؤولية الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الوحدة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك ممكناً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي. يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للوحدة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكد، ولكنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. قد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة/ اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين (يتبع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (يتبع)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (يتبع)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم رصد الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك المخاطر المرتبطة بالأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

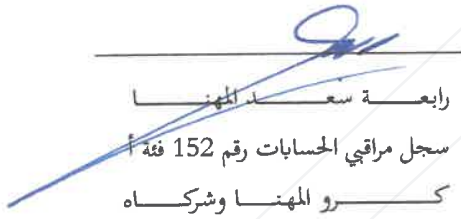
- استيعاب أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى الوحدة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام بناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً كبيراً حول قدرة الوحدة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الوحدة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

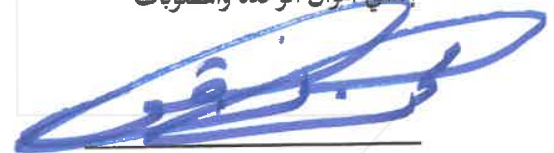
ونتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.



رابعة سعد المهنا
سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فقه أ
كـرو المهنا وشركاه

الكويت في 7 مايو 2026

2025	2026	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة :
-	686	4	ممتلكات ومعدات
-	686		إجمالي الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة :
12,254,617	8,897,894	5	النقد والنقد المعادل
813,298	969,571	6	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
13,067,915	9,867,465		إجمالي الموجودات المتداولة
13,067,915	9,868,151		إجمالي الموجودات
			أموال الوحدة والمطلوبات
			أموال الوحدة :
			الوفر المرحل
3,099,633	3,655,335		
3,099,633	3,655,335		
			المطلوبات غير المتداولة :
147,449	270,414		مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
147,449	270,414		إجمالي المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة :
9,374,541	5,001,316	7	أرصدة مستحقة إلى الخزانة العامة للدولة
446,292	941,086	8	مستحقات ومطلوبات أخرى
9,820,833	5,942,402		إجمالي المطلوبات المتداولة
13,067,915	9,868,151		إجمالي أموال الوحدة والمطلوبات



السيد / محمد سليمان محمد العتيبي

رئيس وحدة تنظيم التأمين

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

2025	2026	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الإيرادات
7,746,803	8,565,848	10	إيرادات النشاط
404,631	250,112		عوائد ودائع بنكية
7,252	44,253		إيرادات أخرى
8,158,686	8,860,213		إجمالي الإيرادات
			المصروفات والأعباء الأخرى:
(2,165,224)	(2,311,526)	11	تكاليف الموظفين
-	(164)	4	إستهلاك ممتلكات ومعدات
(233,040)	(233,040)		مصروفات متعلقة بعقود تأجير قصيرة الأجل
(381,620)	(758,465)	12	مصروفات التشغيل الأخرى
(2,779,884)	(3,303,195)		إجمالي المصروفات والأعباء الأخرى
5,378,802	5,557,018		صافي فائض السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
5,378,802	5,557,018		مجموع الدخل الشامل للسنة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

بيان التغيرات في أموال الوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026

الوفر المرحل	إيضاح	
دينار كويتي		
2,561,753		الرصيد في 1 أبريل 2024
5,378,802		فائض السنة
(4,840,922)	7	الفائض الموزع إلى الإحتياطي العام
3,099,633		الرصيد في 31 مارس 2025
5,557,018		فائض السنة
(5,001,316)	7	الفائض الموزع إلى الإحتياطي العام
3,655,335		الرصيد في 31 مارس 2026

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

2025	2026	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			أنشطة التشغيل
5,378,802	5,557,018		صافي فائض السنة
			تعديلات لـ :-
-	164		إستهلاكات ممتلكات ومعدات
89,277	132,786		مكافأة نهاية خدمة الموظفين
5,468,079	5,689,968		أرباح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل
			التغيرات في رأس المال العامل
339,337	(156,273)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(33,773)	494,794		مستحقات ومطلوبات أخرى
-	(9,821)		مدفوع مقابل مكافأة نهاية خدمة الموظفين
5,773,643	6,018,668		صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
			الأنشطة الإستثمارية
-	(850)		مدفوع مقابل ممتلكات ومعدات
-	(850)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
			أنشطة التمويل
(4,629,057)	(9,374,541)		المدفوع إلى الخزانة العامة للدولة
(4,629,057)	(9,374,541)		صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
1,144,586	(3,356,723)		صافي (النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل
11,110,031	12,254,617		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
12,254,617	8,897,894	5	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

(1) إنشاء الوحدة وطبيعة نشاطها :

وحدة تنظيم التأمين (الوحدة) ذات إستقلال مالي وإداري في إطار ما تباشره من إختصاصات وطبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية وتخضع لإشراف الوزير المختص وتصدر لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وفقاً لقواعد وأحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 وقد أنشئت بموجب القانون رقم 125 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 1 سبتمبر 2019، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 سبتمبر 2019، يتولى إدارة الوحدة لجنة عليا برئاسة رئيس الوحدة ويرشحهم الوزير المختص وتتولى اللجنة العليا كل ما يتعلق بتنمية وتطوير نشاط التأمين والرقابة عليه.

تمثل أهداف الوحدة فيما يلي :

- تنظيم نشاط التأمين والرقابة عليه بما يتسم بالعدالة والشفافية والتنافسية.
- تنمية نشاط التأمين وتطوير أدواته بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
- توفير حماية للمتعاملين في نشاط التأمين.
- تطبيق السياسات التي تحقق العدالة والشفافية وتمنع تعارض المصالح.
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة بنشاط التأمين.
- توعية الجمهور بنشاط التأمين والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة به وتشجيعه وتنميته.

مقر الوحدة : برج كامكو، شارع خالد بن الوليد، شرق ، دولة الكويت.

تم إعتداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2026 والموافقة على إصدارها من قبل اللجنة العليا للوحدة بتاريخ 7 مايو 2026.

(2) أسس الإعداد :**(2.1) بيان الإلتزام :**

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وفي حدود إتفاق هذه المعايير مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدة والواردة باللائحة المالية للوحدة.

(2.2) أسس القياس :

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

(2.3) عملة العرض والتعاملات الرئيسية :

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهي عملة العرض الرئيسية للوحدة.

(2.4) تقديرات وأراء المحاسبة الهامة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات و افتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية المشار لها في إيضاح رقم (3)، والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. قد يكون هناك إختلاف بين النتائج الفعلية وتلك التقديرات.

تم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصورة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة.

إن الأحكام الهامة التي إتخذتها الإدارة في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للوحدة والمصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات متفقة مع تلك المطبقة على البيانات المالية السنوية للوحدة للسنة المنتهية في 31 مارس 2025.

الأحكام

عند تطبيق الوحدة للسياسات المحاسبية، استخدمت الإدارة الأحكام التالية، بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات، والتي لها الأثر الجوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية :

تصنيف الموجودات المالية

تقرر الإدارة عند حيازة الموجودات المالية ما إذا كان يجب تصنيفها كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو كموجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها أثر جوهري يؤدي إلى تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

إنخفاض قيمة المدينين

يتم تسجيل مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة على الذمم المدينة بناءً على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الوحدة إستلامها. تطبق الوحدة منهج مبسط وتقوم بإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدار عمر الدين.

الأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات لغرض إحتساب الإستهلاك. يتحدد هذا التقدير بعد إحتساب الإستخدام المتوقع للأصل أو التآكل من الإستعمال. تراجع الإدارة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مصروف الإستهلاك المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

3) ملخص السياسات المحاسبية المادية :

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

3.1 الأدوات المالية

الموجودات المالية غير المشتقة

التحقق المبدئي والقياس اللاحق

إن الموجودات المالية غير المشتقة يتم تصنيفها إلى التصنيفات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وموجودات مالية بالتكلفة المطفأة. حددت الوحدة تصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي إلى موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

يتم إدراج الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة فيما عدا الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تقوم الوحدة بتسجيل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في تاريخ نشأتها. تم تسجيل كافة الموجودات المالية الأخرى مبدئياً في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الوحدة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

القياس اللاحق

يستند القياس اللاحق للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة على تصنيفها كالتالي:

المدينون

يدرر المدينون بمبلغ الفاتورة الأصلي ناقصاً مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

3.1) الأدوات المالية (يتبع)**النقد والنقد المعادل**

يتألف النقد والنقد المعادل من نقد في الصندوق وفي البنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها، والذي يخضع لمخاطر ضئيلة من التغيرات في القيمة العادلة ويتم استخدامه من قبل الوحدة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية من قبل الوحدة عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية المحققة من الأصل، أو عندما تقوم الوحدة بتحويل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا الملكية إلى طرف آخر. إذا لم تتم الوحدة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية ولا تزال تسيطر على الأصول المنقولة، تحقق الوحدة حصتها المحتفظ بها في الأصل وأي التزام مصاحب لمبالغ قد يستحق سدادها. إذا احتفظت الوحدة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، فإنها تستمر في الإعتراف بالأصل المالي.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي مقاس بالتكلفة المطفأة، فإن الفرق الناتج من القيمة المرحلة للأصل وإجمالي المقابل المستلم والمستحق، يتم الإعتراف به في بيان الدخل. أيضاً، عند الإعتراف باستثمار في أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح أو الخسارة التراكمي المتراكم سابقاً بإحتياطي القيمة العادلة، يعاد تصنيفه في بيان الدخل. في المقابل، عند إلغاء الإعتراف باستثمار في أداة حقوق ملكية اختارت الوحدة عند الإعتراف الأولي بأن تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح أو الخسارة التراكمي المتراكم سابقاً بإحتياطي القيمة العادلة، لا يصنف في بيان الدخل ولكن يحول إلى الأرباح المرحلة.

المطلوبات المالية**التحقق المبدئي والقياس**

تدرج كافة المطلوبات المالية مبدئياً بتاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الوحدة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. تصنف الوحدة كافة المطلوبات المالية غير المشتقة كـ "مستحقات ومطلوبات أخرى"، "أرصدة مستحقة إلى الخزنة العامة للدولة". تدرج المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً أي تكاليف معاملات متعلقة بها مباشرة.

عدم تحقق المطلوبات المالية

لا يتم تحقق إلتزام مالي عندما يتم الإعفاء من الإلتزام أو إلغاؤه أو إنتهاء صلاحية إستحقاقه، ويُدْرَج الفرق بين القيمة الدفترية للإلتزام المالي المستبعد والمبلغ الدائن المدفوع للإلتزام في بيان الدخل.

القياس اللاحق

يستند القياس اللاحق للمطلوبات المالية على تصنيفها كما يلي:

دائنون ومصروفات مستحقة

تتحقق المطلوبات عن المبالغ المستحقة في المستقبل لقاء أو الخدمات المستلمة سواء صدر أو لم يصدر بما فواتير من قبل المورد.

أرصدة مستحقة إلى الخزنة العامة للدولة

يتم إحتساب المبالغ المستحقة إلى الإحتياطي العام وفقاً للمادة (15) من القانون رقم 125 لسنة 2019 ويتم إحتسابها كخصم من الأرباح المرحلة في التاريخ الذي يثبت فيه الحق في إستلام الدفعة.

مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية نافذة لمقاصة المبالغ المحققة وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

3.2 ممتلكات ومعدات

يتم تسجيل الممتلكات والمعدات فقط التي تكون قيمتها 500 دينار كويتي وما فوق، وما دون ذلك يتم استهلاكها بالكامل في تاريخ الإقتناء. تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات أسعار الشراء وأي تكاليف أخرى مباشرة لجلب الأصل لحالته التشغيلية والموقع الذي يراد استخدامه فيه. إن النفقات المتكبدة بعد بدء عملية تشغيل الممتلكات والمعدات، تكاليف الصيانة والإصلاح، تحمل على بيان الدخل لنفس الفترة التي تكبدت فيها النفقات. في الحالات التي تظهر بوضوح بأن المصاريف المتكبدة قد أدت إلى زيادة المنافع المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام بند من بنود الممتلكات والمعدات وبشكل أبعد من مستوى الأداء المقررة والمقيم مسبقاً، فإن المصاريف المتكبدة يتم رسملتها كتكلفة إضافية على تكلفة الممتلكات والمعدات. يتم إحتساب إستهلاك الممتلكات والمعدات بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكاليفها على مدار الأعمار الإنتاجية المتوقعة وهي 3 سنوات لكافة بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إستبعاد بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي جزء هام مقترن به بشكل مبدئي عند التخلص منه أو عندما لا يتوقع أي منافع إقتصادية مستقبلية من استخدامه أو إستبعاده. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إستبعاد الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل عند إستبعاد الأصل. عند بيع الموجودات المعاد تقييمها، فإن المبالغ المدرجة في بند فائض إعادة التقييم تحول إلى الأرباح المرحلة. تتم مراجعة القيمة التخريدية للأصول والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في نهاية كل سنة مالية وتعديلها على أساس مستقبلي عند الضرورة.

3.3 إخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الوحدة بإجراء تقييم كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته، فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب إختبار إخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم الوحدة بتقدير المبلغ الممكن إسترداده للأصل. إن المبلغ الممكن إسترداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الإستهلاك أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. وبعدها يتم تقييم المبلغ الممكن إسترداده كجزء من الوحدة المنتجة للنقد التي تخصها. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن إسترداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد إخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن إستردادها عن طريق الإعتراض بخسائر إخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر ما لم يكن الأصل ذات الصلة مسجل بمبلغ إعادة التقييم، في مثل هذه الحالة يتم معالجة خسائر الإخفاض في القيمة كإخفاض في إعادة التقييم. عند تقييم القيمة أثناء الإستهلاك، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد).

عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم إستخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة. يتم إجراء تقدير كل فترة مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر إخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد إخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر فإن الوحدة تقوم بتقدير المبلغ الممكن إسترداده. يتم عكس خسارة إخفاض القيمة المعترف بها من قبل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة في تحديد قيمة الأصل الممكن إستردادها حيث أنه تم تسجيل آخر خسارة من إخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة قيمة الأصل الدفترية إلى قيمته الممكن إستردادها.

3.4 المخصصات

تسجل المخصصات عندما تكون على الوحدة إلزام حالي (قانوني أو إستدلالي) نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير لمبلغ الإلتزام بصورة موثوق فيها. يتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير ويتم تعديلها لتتناسب مع تقديرات السنة الحالية. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً، فإن قيمة المخصصات هي القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام.

3.5) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يستحق الموظفون مكافأة نهاية خدمة وفقاً للائحة شؤون الموظفين والتي تتوافق مع القوانين المعمول بها في دولة الكويت على أساس مدة الخدمة واستحقاقات الراتب والبدلات الأخرى. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة. إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها إستقطاع اشتراكات شهرية من الوحدة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم إحتساب حصة الوحدة من المساهمات في هذا النظام كمصاريف في بيان الدخل في السنة التي تتعلق بها.

3.6) أحداث محتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن إحتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية محتملاً.

3.7) عقود الإيجار

عندما تكون الوحدة هي الطرف المستأجر

القياس المبدئي

تحدد الوحدة ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار عند بدء العقد. تعترف الوحدة بحق إستخدام الأصل وإلتزام عقد الإيجار في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاحاً للإستخدام من قبل الوحدة (تاريخ بدء العقد).

إعتباراً من ذلك التاريخ يتم قياس حقوق إستخدام الأصول بالتكلفة التي تشمل ما يلي:

- * مبلغ القياس المبدئي لإلتزام الإيجار.
- * أي دفعات إيجار يتم دفعها في أو قبل تاريخ البدء، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- * أي تكاليف مباشرة مبدئية؛ و
- * تكاليف أعمال التجديد.

تقاس الإلتزامات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. تشمل الإلتزامات صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:

- * دفعات ثابتة (بما في ذلك دفعات ضمنية) ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- * دفعات إيجار متغيرة تستند إلى مؤشر أو سعر.

* المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.

* سعر الممارسة لخيار الشراء إذا كان المستأجر علي يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و

* دفع غرامات إنهاء العقد إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر هذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار بإستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يمكن تحديد هذا السعر، فسيتم إستخدام سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو السعر الذي يتعين علي المستأجر دفعة لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة. يتم الاعتراف بالدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة على أساس القسط الثابت كمصروف في بيان الدخل. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهر أو أقل.

القياس اللاحق

لاحقاً يتم قياس حق إستخدام الأصل بمبالغ إعادة التقييم ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. يتم احتساب إستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. تحدد الوحدة ما إذا كان حق إستخدام الأصل قد تعرض للإنخفاض في القيمة وتتعرف بأي خسارة ناتجة عن الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يبدأ الإستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.

بعد تاريخ بدء مدة العقد، يتم قياس إلتزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية كي تعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات عقد الإيجار المسددة. تعيد الوحدة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملائمة على حق إستخدام الأصل ذي الصلة) عند:

3.7 (عقود الإيجار (يتبع)**القياس اللاحق (يتبع)**

- * تغير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث مهم أو يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- * تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة وفقاً للقيمة المتبقية المكفولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم يكن تغير دفعات العقد بسبب التغير في معدل الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- * تعديل عقد الإيجار وعدم المحاسبة عن تعديله كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس الإلتزام إستناداً إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل.
- يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل خلال مدة العقد كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الإلتزام لكل فترة. إن معدل العائد الدوري الثابت للفائدة هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبدئي لإلتزام عقد الإيجار.
- عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود الموجودات منخفضة القيمة
- تطبق الوحدة إعفاء الإعتراف بعقود التأجير قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار الشراء، وعقود التأجير الموجودات منخفضة القيمة. يتم إدراج مدفوعات التأجير من تلك العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

3.8 تحقق الإيراد

تقوم الوحدة بالإعتراف بالإيرادات على أساس الاستحقاق على مدار الوقت أو في فترة زمنية معينة عندما يتم تحويل المزايا إلى الأشخاص المرخص لهم بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الوحدة أحقيتها في الحصول عليه مقابل تلك الخدمات. فيما يلي معايير الإعتراف المحددة لرسوم الإشراف والتسجيل والترخيص وفقاً للمواد من (16) إلى (19) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 125 لسنة 2019:-

رسوم الإشراف

يستحق للوحدة رسوم إشراف سنوية من الأشخاص المرخص لهم، يتم تنظيم الرسوم إما بمعدل ثابت أو بنسبة مئوية ثابتة لكل معاملة تتم معالجتها بناءً على قيمة الأقساط الصادرة عن شركات التأمين أو العملات التي يحصل عليها وسطاء التأمين.

رسوم التسجيل والترخيص

تحصل الوحدة على رسوم ثابتة من التسجيل والترخيص الممنوحة والتي يتم الإعتراف بها كإيراد على مدار الفترة الزمنية التي يتم فيها الترخيص والتسجيل.

رسوم الغرامات

يتم الإعتراف بالغرامات في فترة زمنية معينة بناءً على النتائج التنظيمية

خدمات أخرى

يتم الإعتراف بالإيرادات من الخدمات الأخرى في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم الخدمات.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2026

الإجمالي		أجهزة مكتبية	(4) ممتلكات ومعدات
دينار كويتي		دينار كويتي	التكلفة
850	850	850	إضافات السنة
850	850	850	في 31 مارس 2026
164	164	164	الإستهلاك المتراكم
164	164	164	إستهلاك السنة
164	164	164	في 31 مارس 2026
686	686	686	صافي القيمة الدفترية
686	686	686	في 31 مارس 2026
2025	2026		(5) النقد والنقد المعادل
دينار كويتي	دينار كويتي		نقد لدى البنك
3,554,617	8,897,894		ودائع بنكية قصيرة الأجل
8,700,000	-		
12,254,617	8,897,894		
			- تتمثل الودائع البنكية قصيرة الأجل في قيمة مبالغ مودعة لدى أحد البنوك المحلية تستحق في 31 مارس 2026 لمدة تقل عن ثلاثة أشهر وتحمل معدلات عائد تتراوح بين 3.25% : 4.1% سنويًا (2025: 3.8% : 4.6% سنويًا).
2025	2026		(6) مدينون وأرصدة مدينة أخرى
دينار كويتي	دينار كويتي		أرصدة مستحقة من الأشخاص المرخص لهم
1,749,934	1,749,934		يخصم : مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
(1,749,934)	(1,749,934)		
-	-		إيرادات مستحقة
790,548	938,225		مصروفات مدفوعة مقدماً
22,750	31,346		
813,298	969,571		
2025	2026		وكانت الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة خلال السنة كالتالي :-
دينار كويتي	دينار كويتي		الرصيد في بداية السنة
1,749,934	1,749,934		الرصيد في نهاية السنة
1,749,934	1,749,934		

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2026

2025	2026	(7) أرصدة مستحقة إلى الخزنة العامة للدولة
دينار كويتي	دينار كويتي	
9,162,676	9,374,541	الرصيد في بداية السنة
4,840,922	5,001,316	الفائض الموزع إلى الاحتياطي العام*
(4,629,057)	(9,374,541)	المدفوع خلال السنة
9,374,541	5,001,316	الرصيد في نهاية السنة

* وفقاً للمادة 15 من القانون رقم 125 لسنة 2019 وتعديلاته، تقوم الوحدة بإستقطاع نسبة 90 % من الفائض للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026 بإجمالي 5,001,316 دينار كويتي (31 مارس 2025 : 4,840,922 دينار كويتي) إلى الخزنة العامة للدولة، والاحتفاظ بنسبة 10 % . يتم احتساب الفائض على أساس أحكام التقارير المالية الواردة في المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الموازنات العامة ومراقبة تنفيذها والحسابات الختامية.

2025	2026	(8) مستحقات ومطلوبات أخرى
دينار كويتي	دينار كويتي	
21,870	96,114	رسوم تسجيل وتراخيص محصلة مقدماً
200,559	267,639	مخصص أجازات موظفين
-	409,722	ذمم مقاولين
96,949	99,967	مصروفات مستحقة
126,818	67,500	أمانات تحت التسوية
96	144	ذمم دائنة أخرى
446,292	941,086	

(9) تعاملات مع أطراف ذات صلة
تمثل الأطراف ذات الصلة في موظفي الإدارة العليا والذين لديهم صلاحية ومسئولية تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة الوحدة، إن أرصدة المعاملات مع أطراف ذات صلة في البيانات المالية هي كما يلي :-

2025	2026	بنود في بيان المركز المالي :
دينار كويتي	دينار كويتي	مستحقات ومطلوبات أخرى
126,818	67,500	أمانات تحت التسوية (إيضاح 8)
126,818	67,500	

2025	2026	بنود في بيان الدخل :
دينار كويتي	دينار كويتي	مكافآت موظفي الإدارة العليا
184,398	112,000	مكافأة اللجان وغيرها
16,600	7,800	
200,998	119,800	

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2026

10 إيرادات النشاط

2025	2026
دينار كويتي	دينار كويتي
7,621,577	8,296,754
101,714	221,971
23,512	47,123
7,746,803	8,565,848

رسوم الإشراف

رسوم التسجيل والترخيص

رسوم الغرامات والجزاءات

توقيت الاعتراف بالإيرادات

2025	2026
دينار كويتي	دينار كويتي
7,723,291	8,518,725
23,512	47,123
7,746,803	8,565,848

الإيرادات المسجلة على مدار الوقت

الإيرادات المسجلة في فترة زمنية معينة

11 تكاليف الموظفين

2025	2026
دينار كويتي	دينار كويتي
987,940	1,078,040
161,741	165,908
121,201	125,463
32,000	94,214
403,529	442,540
184,398	112,000
185,138	160,575
89,277	132,786
2,165,224	2,311,526

رواتب وأجور

بدلات أخرى

إشتراكات التأمينات الإجتماعية

مصرفات أجازات الموظفين

مكافآت أخرى

مكافآت موظفي الإدارة العليا

مكافآت اللجان

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

12 مصرفوات التشغيل الأخرى

2025	2026
دينار كويتي	دينار كويتي
129,174	105,918
30,000	30,000
20,216	23,724
68,450	9,000
3,000	3,000
3,817	409,722
48,900	49,075
78,063	128,026
381,620	758,465

مصرفوات مكتبية

أتعاب خدمات أمنية

مصرفوات إدارية

أتعاب خدمات إستشارية

أتعاب مهنية

صيانة مباني

صيانة أجهزة تكنولوجيا المعلومات

مصرفوات متنوعة

13) إدارة المخاطر المالية

إن أنشطة الوحدة تنطوي على المخاطر، ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تقوم إدارة الوحدة بتحمل مسؤولية إنشاء ومتابعة إطار إدارة المخاطر للوحدة وتطوير ومراقبة سياسات إدارة مخاطر الوحدة. إن عملية إدارة المخاطر هي عملية حاسمة للوحدة في تحقيق الأرباح، وكل فرد داخل الوحدة يتحمل مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

نتيجة لإستخدام الأدوات المالية، تتعرض الوحدة للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الوحدة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الوحدة وسياساتها ومنهجها في قياس وإدارة تلك المخاطر.

• مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد الوحدة لخسارة مالية في حال إخفاق الطرف المقابل في الأداء المالية عن الوفاء بالتزاماته، وتنشأ مخاطر الائتمان بشكل أساسي من مستحقات الوحدة من المدينون والأرصدة المدينة الأخرى والأرصدة والودائع لدى البنوك.

تسعى الوحدة للحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالذمم المدينة من خلال وضع قيود إئتمانية ومراقبة أرصدة الذمم المدينة القائمة، كما أن الوحدة أيضاً تحصل على ضمانات عندما يكون ذلك مناسباً، وتدعو سياسة الوحدة إلى التعامل فقط مع نظرائها ذوي الكفاءة الإئتمانية العالية. تسعى الوحدة للحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأرصدة لدى البنوك من خلال التعامل فقط مع بنوك جيدة السمعة.

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي موضح كالتالي:-

2025	2026
دينار كويتي	دينار كويتي
12,254,617	8,897,894
790,548	938,225
13,045,165	9,836,119

نقد لدى البنك وودائع بنكية قصيرة الأجل

مدينون وأرصدة مدينة أخرى (فيما عدا مصروفات مدفوعة مقدماً)

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

خسائر الإنخفاض (خسائر الائتمان المتوقعة)

يتم تسجيل مخصص للخسائر الإئتمانية المتوقعة من الذمم المدينة (الأشخاص المرخص لهم) بناءً على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الوحدة استلامها.

كما في 31 مارس، كان معدل تقادم الأرصدة المستحقة من الأشخاص المرخص لهم كما يلي:

2025	2026
دينار كويتي	دينار كويتي
1,749,934	1,749,934
(1,749,934)	(1,749,934)

ذمم متأخرة ومنخفضة القيمة

مخصص خسائر إئتمانية متوقعة

• مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مواجهة الوحدة لصعوبات في توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها التي تتعلق بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أصل مالي آخر. إن منهج الوحدة في إدارة السيولة هو التأكد، إلى أقصى حد ممكن، من توافر السيولة الكافية لتلبية التزاماتها عند إستحقاقها في الظروف العادية وأوقات الضغط، وذلك دون تكبد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الوحدة.

إن الجدول أدناه يلخص إستحقاقات المطلوبات المالية للوحدة بناءً على المبالغ التعاقدية غير المضمومة.

(13) إدارة المخاطر المالية (يتبع)

• مخاطر السيولة (يتبع)

31 مارس 2026

إجمالي	3 إلى 12 شهراً	أقل من 3 شهور	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,001,316	-	5,001,316	أرصدة مستحقة إلى الخزانة العامة للدولة
941,086	335,283	605,803	مستحقات ومطلوبات أخرى
5,942,402	335,283	5,607,119	مجموع المطلوبات المالية
إجمالي	3 إلى 12 شهراً	أقل من 3 شهور	31 مارس 2025
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
9,374,541	4,840,922	4,533,619	أرصدة مستحقة إلى الخزانة العامة للدولة
446,292	327,473	118,819	مستحقات ومطلوبات أخرى
9,820,833	5,168,395	4,652,438	مجموع المطلوبات المالية

• مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق عن المراكز القائمة في أسعار الفائدة والعملات والأسهم حيث تتعرض جميعها للحركات العامة والمحددة في السوق والتغيرات في مستوى تقلب معدلات أو أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

كما في تاريخ البيانات المالية لم تكن الوحدة معرضة لمخاطر السوق، حيث لا يوجد لديها موجودات أو مطلوبات تحمل فوائد بإستثناء الودائع البنكية والتي لا يوجد منها مخاطر هامة ناتجة عن تغير أسعار الفائدة لأنها تستحق خلال فترة 3 شهور، كما أن الوحدة ليس لديها صافي موجودات جوهرية مدرجة بالعملات الأجنبية، أو تحتفظ بأوراق مالية.

(14) موجودات محتملة

يوجد للوحدة بتاريخ البيانات المالية موجودات محتملة تتمثل في :-

2025	2026
دينار كويتي	دينار كويتي
44,651	131,046
44,651	131,046

خطابات ضمان

تتمثل الموجودات المحتملة في خطابات ضمان لدى الوحدة عن الخدمات المقدمة إلى وحدة تنظيم التأمين ومن غير المتوقع أن ينشأ عنها أي التزام مادي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



